WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

العدد 196 28 / آب/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية
هل من بواكي لما تبقى من فلسطين؟؟ ـ سعاده مصطفى ارشيد
الرابط للافتتاحية على موقع المجلة
صوت سعاده
الرابط للمقال على موقع المجلة
الأخبار الحزبية
وفد من بلدية حولا واتحاد البلديات يزور عمدة العمل والشؤون الاجتماعية
الرابط للخبر على موقع المجلة
رد
رئيس الندوة الثقافية إبراهيم مهنا يرد على افتراءات واتهامات البرشيني
الرابط للمقال على موقع المجلة
سياسة
مشروع تقسيم سوريا لن يكون طائفياً.... ـ سومر الفيصل
الرابط للمقال على موقع المجلة
من الجالية العربية في كندا ـ فارس بدر
الرابط للمقال على موقع المجلة
سقوط الهيمنة وتصدع الحصن الأمريكي د.نبيلة غصن
الرابط للمقال على موقع المجلة
التضليل فن والمقتول قاتل والضحايا مذنبين! ـ أنطوان يزبك
الرابط للمقال على موقع المجلة
حجر الزاوية
الارتقاء السلبي ـ نجيب نصير
الرابط للمقال على موقع المجلة
مجتمع
«الأقليّات» بين نظام «الملّة» ومفهوم المواطنة نظام مارديني
الرابط للمقال على موقع المجلة
موجبات نجاح الحزب وأسباب فشله ـ إبراهيم الدن
الرابط للمقال على موقع المجلة
قضية
من فرانكا فيولا إلى بتول علوش ـ منال الجابر
الرابط للمقال على موقع المجلة
ثقافة
القدوة: أن نحيا ما نؤمن به ـ د. إدمون ملحم
الرابط للمقال على موقع المجلة
تواصل
بين رحيله وموعدنا أيام ...وداعا سليمان منصور ـ منير قليبو
الرابط للمقال على موقع المجلة
كتاب
اين كان القمر؟ ل سهى صباغ ـ محمود شريح
الرابط للمقال على موقع المجلة
دستور
انبثاق السلطة ـ عبد الوهاب بعاج
الرابط للمقال على موقع المجلة
كلمة الفصل
الجيلُ الصاعدُ في مواجهةِ طوفانِ التجهيل ـ نصير رماح
الرابط للمقال على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه مسؤول الموقع: جنى الصايغ
للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

هل من بواكي لما تبقى من فلسطين؟؟

سعاده مصطفى ارشيد ـ جنين ـ فلسطين المحتلة

الافتتاحية

يوم اول أمس قام وزير الامن الداخلي للعدو الإسرائيلي بن غفير بطرد موظفين وعمال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الاونروا» من مكاتبهم بالقدس معلنا من موقع الحدث: لقد بدأنا بإخلاء مجمع وكالة «الاونروا» في القدس وسيادتنا على المدينة ستخرج من دائرة الاقوال الى دائرة الافعال. ولم يبد الوزير اكتراثا لأي نتائج او عواقب قد تأتي إثر هذه الخطوة التي طالت احدى

منظمات الامم المتحدة، ولعله كان مصيبا في تقديره فقد جاءت الردود ما بين خجولة وباهته أن على المستوى الدولي او على المستوى الفلسطيني الرسمي. والكلام يتردد ايضا على لسان وزير المالية والمسؤول عن ملف الضفة الغربية الوزير سمو ترتش: «لم تعد دولة اسرائيل تهتم بالكلام، بل بتغيير الواقع وفرض السيطرة الكاملة على الضفة الغربية، ومن هنا يعمل على نقل الصلاحيات من الجيش الى الوزارات الاسرائيلية تحقيقا للضم النهائي »، وهكذا يتضح ان المشروع الاسرائيلي يتجاوز قطعة ارض مصادرة ليصبح اعادة هندسة لكامل الارض ولحياة من يعيشون عليها من اصحابها الحقيقيين.

هذه هي العقيدة الإسرائيلية الحاكمة بمستوياتها الدينية والسياسية ترى أن كامل الأرض القومية هي أرض لليهود وأن فلسطين هي المقدمة فقط، وهذه الملكية ثابتة ومطلقة بغض النظر عن الوضع القانوني ووثائق الملكية، فهي حق رباني

وتاريخي لهم، وعندما ينصب اليهودي خيمته على أرض، فهو لا يستولي عليها ويغتصبها من أصحابها وإنما يستردها ممن اغتصبوها ل 2000 سنة.

أشرف وزراء في تل ابيب على وضع هذه العقيدة قيد التنفيذ وقاموا بتنشئة ورعاية مجموعات من الشبان والشابات من صغار السن وتمت تعبئتهم بالعقيدة العدوانية

واباحت لهم التوحش ثم اطلقتهم في الضفة الغربية باسم **فتيان التلال باعتبارهم مليشيا مرخصة من الحكومة** وتقوم بمهمات مكلفة بها في قيادة حركة الاستيطان الجديدة، التي لا تكتفي بالاستلاء على الارض ليكملوا بان يعيثوا بها فسادا و خرابا مما جعل حياة الفلسطيني وامنه الشخصي في خطر وقلق دائمين خاصة في بضع الاشهر الاخيرة؟، فيما تصمت فلسطين الرسمية ويبلغ الاحباط مداه شعبيا ، **هذا الاحباط الذي لن يلبث ان يتحول الى احتقان فانفجار قد تأتي بداياته على شكل ما عرف سابقا بالذئاب المنفردة**، التي لا يرعاها حزب او فصيل و انما تأتي مبادرات فردية دافعها القهر والجوع والاحباط.

هذا الوضع القلق سيستمر لبضعه أشهر ان لم يتم تداركه وهو مكلف جدا للفلسطيني، ففي حالة خسارة نتنياهو وفريقه للانتخابات، سيحكم فترة غير قصيرة وهو رئيس حكومة تصريف

اعمال لحين تستطيع الاحزاب الفائزة تشكيل حكومة جديدة، وهي عندئذ لن تختلف استراتيجيا مع الحكومة الحالية حسب ما قال المبعوث الامريكي لمن التقاهم بالقاهرة مؤخرا، ولكن قد يتم ضبط شيء من هذا الجنون في أحسن الاحوال.

هذا التقدير موجود ايضا في اوساط اسرائيلية نافذه وهي تحذر من هذه السيناريوهات، يقول مسؤول أمنى كبير ان الوضع في الضفة الغربية أصبح قنبلة موقوتة قد تنفجر في اية لحظة بسبب ما يجري من سلوك عدواني للمستوطنين وما يرافقه من حالة فقر وانقطاع لمصادر الدخل، ويضيف ان عملية احتواء ما يجري قد تكون متاحة اليوم، ولكنها ستكون صعبة ان لم يتم تدارك الامر مبكرا، وستكون المؤسسة الامنية امام تحدي كبير بسبب حالة اليأس التي يعيشها الجيل الشاب في الضفة الغربية اقتصاديا وأيضا بسبب غياب أي افق سياسي. اما صحيفة معاريف العبرية فتورد على صفحاتها ان ضباطا كبار في الجيش والامن يخشون من وجود جهات سياسية اسرائيلية تسعى الى التصعيد ودفع الامور في الضفة الغربية نحو المواجهة وذلك لأهداف انتخابية وان اعتداءات المستوطنين تشكل العامل الاول في تصعيد التوتر.

امام هذا الواقع المعقد فلسطينيا واميا، وامام بؤس الحال القومي الراهن، لا يجد الفلسطيني من نصير، ولا يجد ترف اختيار البدائل باستثناء الصبر المر ما استطاع الى ذلك سبيلا، وقد يطول انتظاره لنتائج المواجهة الكبرى الدائرة بين إيران

والولايات المتحدة، فلا سبيل الا بما يلي:

- **اولا** ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة لإقناعها بضرورة ضبط السلوك الاسرائيلي، فهي الجهة الوحيدة القادرة على ضبطهم، فيما المربع الباكستاني- السعودي- التركي- المصري هو من يستطيع طلب ذلك من واشنطن.

- **ثانيا** ان تقتنع اوروبا ودول مركزية اخرى بتفعيل مقاطعة دولة الاحتلال بشكل جدي وبما يؤثر عليها ويحد من نشاطها الاقتصادي والامني.

صوت سعادة

صوت سعاده

ينهض في بلادنا اليوم جيل الجديد من الناس له إلى الحياة والكون والفن نظرة فيها فكر جديد وشعور جديد، إنه أمة جديدة فتية تظهر في التاريخ من أمة قديمة سقطت بعد نشوئها، وطواها تاريخ مفجع قروناً عديدة، إنه جيل جبار مهمته العظمى – رفع الحياة وفهم الكون وإنشاء الفن وتغيير وجه التاريخ.

حيثما نشأت حياة جديدة قوية وقام جيل جديد فتي محقت حياة قديمة راهنة وسقط جيل جديد هرم.

إن المشكلة العظيمة التي تواجهها الأمة هي مشكلة اختلاف حياتين وصراع جيلين.

يريد الجيل القديم من الجيل الجديد أن يسير على خططه وينظر إلى الحياة بنظاراته فيراها أحقاداً ومخاوف ورياء، وخداعاً، وقعوداً، وتسليماً. يريد الجيل القديم من الجيل الجديد أن يحيا في الماضي ويطوق نفسه بأطواق نفسية الماضي.

أما الجيل الجديد ففي نظره تعبير قوي عن الحياة الجديدة الجيدة. إنه يرى الحياة إخلاصاً وشجاعة وصراحة

وصدقاً، ونصحاً، وإقداماً، وإباء.

يخاف الجيل القديم أن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام مع الجيل الجديد فيصيح ويصخب كلما رأى هذا الجيل يخطو إلى الأمام خطوات القوة والثقة بالنفس والإيمان ويهجم عليه ويمسك بتلابيبه. ويحتقر الجيل الجديد المخاوف والأخطار فلا يثنيه عن عزمه ضجيج وصخب ويسير بخطوات ثابتة نحو أهداف حياته العليا جارّاً الجيل القديم المتعلق بأذياله وجرّاً

الجيل الجديد العدد 1 في 3 و4 نيسان 1948

وفد من بلدية حولا واتحاد البلديات يزور عمدة العمل والشؤون الاجتماعية

زار وفدٌ من بلدية حولا، ضمّ رئيس البلدية السيد علي ياسين، ونائب رئيس البلدية الأستاذ وسام رزق، ونائب رئيس اتحاد بلديات جبل عامل الحاج عدي مصطفى، وعددًا من أعضاء المجلس البلدي، عمدةَ العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

وكان في استقبال الوفد عميد العمل والشؤون الاجتماعية الرفيق عباس حمية وأعضاء هيئة العمدة، حيث رحّب العميد بالوفد، مؤكدًا أهمية التواصل والتنسيق مع البلديات والفعاليات المحلية، ولا سيما في ظل الظروف الاجتماعية والإنسانية الدقيقة التي تمر بها المنطقة.

وخلال اللقاء، عبّر الوفد عن شكره وتقديره للحزب السوري القومي الاجتماعي وعمدة العمل والشؤون الاجتماعية، على الجهود التي بُذلت خلال فترة النزوح، وما قُدّم من مساعدات وخدمات ودعم للنازحين، مثمنًا الدور الذي اضطلع به الحزب في مواكبة الأهالي والوقوف إلى جانبهم خلال تلك المرحلة.

وجرى خلال اللقاء استعراض المرحلة السابقة وتقييم مختلف جوانب العمل الإغاثي والاجتماعي، إضافة إلى التحديات التي واجهت العائلات النازحة والجهات المحلية، والبحث في سبل الاستفادة من التجربة السابقة لتعزيز آليات التنسيق والاستجابة للاحتياجات المستجدة في المرحلة المقبلة.

من جهته، أكد عميد العمل والشؤون الاجتماعية الرفيق عباس حمية استعداد العمدة لتقديم كل مساعدة ممكنة ضمن الإمكانات المتاحة، مشددًا على استمرار التواصل مع البلدية والجهات المعنية، ومواكبة أي احتياجات اجتماعية أو إنسانية طارئة، والمساهمة في معالجتها بما يتوافر من إمكانات.

كما بحث المجتمعون سبل تعزيز التعاون بين العمدة والبلدية واتحاد البلديات، بما يساهم في تنظيم العمل الاجتماعي والإنساني، وتبادل المعلومات حول الاحتياجات والأولويات، وتأمين الاستجابة المناسبة لها.

وفي ختام اللقاء، أكد المجتمعون أهمية استمرار التواصل والتعاون بين الجانبين، بما يعزز العمل المشترك ويخدم الأهالي، ويجسّد المسؤولية الاجتماعية والإنسانية تجاه أبناء المنطقة، خصوصًا في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد.

رئيس الندوة الثقافية إبراهيم مهنا يرد على افتراءات واتهامات البرشيني

في مقالة للسيد جورج برشيني انتحلت صفة النص النقدي، وتحولت الى هجوم موصوف على أنطون سعاده ورفض فكره ونعته بالعنصري والشوفيني، ومقارنته بالنازية ليُظهر خطورته لا ليمجّده، وانتقاد خطابه المعادي لليهود السوريين، ووصفه بانه أيديولوجية قومية شوفينية تعادي الآخر بسبب الدين وتساويه بالنازية وأن. وأن.

وختم أنه حان وقت إغلاق الدكاكين البعثية والعروبية والقومية إلى غير رجعة.

قد لا يستحق كلامه رداً وجهداً، ولكن حتى لا يصبح التطاول سهلاً وميسراً، ومنعاً للتضليل والتعمية، كان من الضروري تسديد الأجوبة.

-أولا لم يكلف نفسه البحث في العقيدة النازية ولا مؤلفات الفلاسفة الذين استلهمت منهم ولا فلاسفتها ولا مؤرخيها ولا تجاربها وعلى عكس ذلك بالتمام، فالثابت هو التناقض الكامل بين النازية والقومية الاجتماعية في كل مفاصلها، من مفهوم الامة الى الدولة الى المجال الحيوي،

الى الموقف من اليهود، الى سلطة الفوهرر التي يلمح اليها. انهما على طرفي نقيض بالكامل. ولو اتسعت الدراسة لفندناها نقطة نقطة.

ففي مسألة الامة افرد هتلر في كتاب كفاحي فصلا كاملا(العاشر) بعنوان الامة والعرق، ويكفي عنوانه لتبيان مدى ترابط الامة والعرق.

بالمقابل ينسف سعاده كل هذا فيقول «. ليس القصد من هذا المبدأ ردّ الأمة

السورية إلى أصل سلالي واحد معيّن، سامياً أو آري، بل القصد منه إعطاء الواقع الذي هو النتيجة الأخيرة الحاصلة من تاريخ طويل يشمل جميع الشعوب التي نزلت هذه البلاد وقطنتها واحتكت فيها بعضها ببعض واتصلت وتمازجت، وهكذا نرى أنّ مبدأ القومية السورية ليس مؤسساً على مبدأ وحدة سلالية، بل ع لى مبدأ الوحدة الاجتماعية الطبيعية لمزيج سلالي متجانس الذي هو المبدأ الوحيد الجامع لمصالح الشعب السوري، الموحد لأهدافه ومثله العليا، المنقذ للقضية القومية من تنافر العصبيات الدموية البربرية والتفكك القومي.« ونركّز على ليس مؤسسا على مبدأ الوحدة السلالية، بل على مبدأ الوحدة الاجتماعية الطبيعية» أين التطابق؟

ان سعاده هو اول عالم اجتماع ومفكر، وفي ذروة النازية والفاشية، نجح وبالتحليل في اخراج السلالة من العناصر المكونة للأمة وصاغ تعريفا لها على أساس غير عرقي. وهذا اسهام فكري عالمي يسجل له.

في مسألة السلالة وفي كتاب نشوء الأمم الذي تستشهد فيه يتكلم سعاده عن السلالة وعقائد ونظريات السلالة في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا ويتكلم عن النظرية الآرية ويظهر خطورتها ويميز بين نوعين من السلالات العرقية والسلالات التاريخية. اذ لم تلحظ النازية مسألة السلالة التاريخية. وهذا اسهام من سعاده في التعمق في التحليل الانتروبولوجي الثقافي.

المهم، قالت العقيدة النازية بالسلالة العليا race superieue والترتيب السلالي hierarchie des races وأجرت تصنيفها الى خمس على رأسها العرق الاري وادناها تحت البشر (Untermenschen) وتضم اليهود والسلاف والرومان. وقالت بالنقاء العرقي race pureومنعت الاختلاط، والعرقية العلمية scientific racism. سعاده رفضها جميعها بالكامل. وقال بالمقابل « لذلك تبقى مسألة المزيج السلالي مسألة علمية ثابتة لا يمكننا أن نهرب منها» أما ادّعاء نقاوة السلالة الواحدة أو الدم فخرافة لا صحة لها في أمة من الأمم على الإطلاق وهي نادرة في الجماعات المتوحشة ولا وجود لها إلا فيها. «. كلام واضح حاسم رافض، في ذروة النازية وزخمها وامكانياتها. وبعد 12 سنة عام 1950 جاء اعلان اليونيسكو ليدين الظاهرة العرقية.

في مسألة **المجال الحيوي** (**Leben-sraum**) التي تقول بها النازية والتي أعاد

الجغرافي الألماني كارل هاوسهوفر إحياء أفكار راتزل فربط بين نظرية المجال الحيوي والحق الطبيعي لألمانيا في التوسع شرقًا نحو روسيا وأوروبا الشرقية، بحجة سد احتياجات الشعب الألماني من الغذاء والموارد. قال هتلر في كتابه »كفاحي: «الدول التي لا تتوسع مصيرها الانهيار... يجب أن نخلق مجالًا حيويًا للشعب الألماني بحدود السيف». فأين قال سعاده ما يطابق ذلك؟

اما التطابق بين سلطة الزعامة وسلطة الفوهرر المطلقتين، فسلطة الزعيم المطلقة يمارسها على المتعاقدين معه برضاهم الكامل ومثبتة في قسمهم. اما سلطة الفوهرر فمارسها على الالمان. هل مارس سعاده سلطته خارج إطار المتعاقدين معه؟ وبشأن الاتهام لسعاده بالشمولية هل تجد لنا نصا للدولة القومية التي تصورها سعاده تحكمها سلطة واحدة؟ ان رمي الكلام الجزاف سهل، ولكن المسؤولية الفكرية تتطلب اثباته.

ولأن الباحث يسأل عن موقف سعاده من اليهود ،لكنه لم يكلف نفسه قراءة سعاده في متابعته لتاريخ اليهود السياسي والديني والاجتماعي والثقافي والتشريع الموسوي الجامد والمتحجر وعن الصدام بين الروح السورية المنفتحة واليهودية المغلقة والصدام مع المسيحية السورية، وتزييف تاريخنا وطمسه، والسرقات التوراتية من تراثنا ومنها الاساطير والرموز والمعتقدات، ونقد الالوهة التوراتية...سعاده بنى موقفه من اليهود على أساس فكري نقدي بحت منشور في كتاباته للعلن، لذلك عندما يقول «...ليس من عدو يقاتلنا الا اليهود» فانه يعني ما يقول بعد البحث والدراسة. وان انعزال اليهود في مجتمعات خاصة وعدم امتزاجهم هو مسألة مثبتة ولا يمكن تحويرها اكراما لرغبة البعض الذين لم يستشهدوا بالإسلام في رسالتيه المشبع بالتحليل التاريخي الثقافي والاجتماعي للظاهرة الدينية، واليهودية ضمنا.

يستشهد برشيني بقول سعاده: إن اليهود «قبائل متعددة هاجمت سورية الجنوبية، واحتلت بعضها بعد حروب طويلة مع سكانها الكنعانيين، وقد بقي اليهود لانكماشهم على ذاتهم، خارج التفاعل الاجتماعي المولِّد للأمة السورية، شأنهم في كل مجتمع نزلوه، وقد قهرهم السوريون وطردوهم من البلاد، فلذلك لا يمكن اعتبارهم أحد أصول الأمة السورية.» إذا كانت الهجرة اليهودية لم تندمج وتنصهر مع المزيج السوري وتم طردها فكيف تريد من سعاده ان يعتبرها احدى الأصول وهي بالأساس لم تنصهر فيه؟ نصه ينطلق

من التحليل في الاجتماع والتاريخ لا في الاخلاق. اما مسألة شتات اليهود والنقاش الواسع حوله وتفاصيله وتاريخيته وصحته وواقعه ومن نقاد يهود فقد أشبع درسا ولما زعموا العودة، عادوا لاحتلال فلسطين. البرشيني يدافع عن يهود سوريا الذين بقوا، لكن ماذا بشأن الذين عادوا غزاة؟ هل تمنعه انسانيته من انتقادهم؟

وأيضا بشأن يهود سوريا لماذا تجاهل موقف سعاده غير المعترض على مجلس ملي لليهود في لبنان فيكتب: «**قدّم عدد من اليهود المتذمرين من وضع المجلس الملّي طلباً إلى وزارة الداخلية للترخيص لهم بإنشاء مجلس قومي» يسهر على مصالحهم الطائفية لا يوجد لبناني يريد أن يعترض على شؤون اليهود الملّية وأحوال معتقداتهم الخاصة. ولكن لا يوجد لبناني واحد يقبل أن يجري تساهل في أمر نشوء قوميات غريبة في لبنان فإذا كان اليهود يريدون حقيقة غرضاً ملّياً بحتا، فلا وجه لإيجاد صباغ قومي لهذا الغرض**« هلا تميز بين الغرض الملي والصبغة القومية؟ ويقول سعاده: «**يمكن أن نقبل بوجود الأقلية اليهودية تحت الحاكمية السورية وضمن حدود سورية. لكن لا يمكن ـأبدا الاعتراف بالاستقلال لهم.**» التمعن في النص يوضح ان سعاده لا يرفض حياة اليهود في سوريا، بل يرفض انشائهم وطنا لهم داخل «الأمة السورية»

أيضا، البرشيني لم يكلف نفسه الاطلاع على اليهودية، وعنصريتها وانعزالها وعدوانيتها وتاريخها وعقيدتها، والنصوص التوراتية والتلمودية وتعاليمها وكتب الحاخامات والتشريعات لأنه اذا كان هناك من تطابق مثبت فهو ما بين النازية واليهودية. ؟ لماذا تتهم سعاده بالعنصرية وتنزعها عن اليهودية؟ هل تعلم ان اليهود يعتبرون نفسهم شعب الله المختار؟ هل بات نقد اليهود محرما في عصور الابراهيمية التي تمثلها حضرتك؟

أخيرا، لن نتوسع اكثر ليس لأن سعاده فوق النقد ولا هو مقدس، لكن لأن للنقد أخلاقه ((ethic ، ومستوى فكري، وأصولا لم تراع منكم.

اليوم نحن على اعتاب العصر اليهودي المسمى تخفيفا بالإبراهيمي والذي شاء البرشيني تمثيله، وأهم شروطه، حظر ومنع الأفكار القومية المناهضة لليهودية والصهيونية. مما يعني ان هذا النص غير بريء وهذا هو المعنى الوحيد لكلمته «**حان الوقت**».

سياسة

مشروع تقسيم سوريا لن يكون طائفياً.... بل قسمة تركية صهيونية

سومر الفيصل

ما تمر به «سوريا» هذه الأيام يتجاوز في خطورته كل ما يمكن أن يتخيله عقل، ومع ذلك يبقى السوريون غافلون تماماً عما يجري على أرضهم وكل شخص يعتقد أن منطقته خارج هذه الصراعات وينشغلون فقط في أحقادهم.

منذ سقوط سوريا في أيدي عناصر جبهة النصرة وارتفاع مستوى الخطاب الطائفي مترافقاً مع ممارسات ترتقي لتكون جرائم إبادة بحق مكونات المجتمع السوري بدأ الحديث عن التقسيم وتوزيع سوريا على شكل أقاليم طائفية.

لكن هذا المشروع سقط لعدة أسباب وأهمها اختلاف تركيا والكيان الصهيوني على توزيع خريطة السيطرة على الأراضي السورية، فالوجود التركي كان منذ انطلاق الحرب السورية في 2011 في مناطق الشمال ولكن مع سقوط الدولة السورية اتسعت رقعة السيطرة التركية في الداخل السوري حتى وصل للمناطق الوسطى والساحلية وفي دمشق أيضاً وهو الأمر الذي لم يعجب الكيان

الصهيوني الذي يضع الجنوب السوري نصب عينيه واقتطع العديد من المناطق الجنوبية في سوريا من محافظات درعا والقنيطرة وتحت انظار مجاهدي النصرة الذين استعمت أعينهم عن هذا الاحتلال بل ويبررون للكيان اعتداءاته في كل مرة، ولكن تطورات الاسبوع الماضي حملت مؤشرات خطيرة على ارتفاع حدة النزاع التركي الصهيوني بعد استهداف مطارات عسكرية في الداخل السوري بحجة وجود قواعد تركية فيها مع تصريحات مشددة من مسؤولين صهاينة بعدم سماحهم بوجود عسكري تركي وتوسيع القواعد التركية في الداخل السوري.

ومن جانبها الحكومة السورية تبقى تلتزم بتعليماتها بعدم الرد او حتى التنديد بشكل رسمي، بل على العكس سارع نظام الجولاني للتزلف والتذلل لدي الكيان المحتل عبر وزير خارجيته الذي تواصل والتقى بشكل علني مع مسؤولين من الكيان الصهيوني، مرة في باريس وأخرى منذ عدة أيام في عمان الأردن، والذي **نتج عنه مشروع اتفاق أمني يحمي مصالح الكيان ويحقق كل مطالبه** ويبدو ذلك واضحاً بعد **تنازل الكيان عن حليفه قسد الذي جاءته الأوامر بحل تنظيمه ودمجه في دولة الجولاني.**

واحد وعشرون شهراً لم تعش فيها سوريا يوماً هادئاً، بل بقيت شوارعها مرتع للانفلات الامني في كل مكان حتى وإن **رفع اسمها دولياً من بين الدول الراعية للإرهاب، وهذا الرفع كان أيضاً من نتائج الاتفاق الذي حققه الشيباني** مع مشغليه من الموساد لأن تعريف الإرهاب حالياً هو فقط من يعادي الكيان وليس من يقتل ويرتكب المجازر ويسبي ويخطف.

إن ما تعيشه سوريا اليوم هو بداية تغيير كبير في البنية المجتمعية السورية التي كانت تعتنق القضية الفلسطينية كعقيدة وطنية واليوم تتجه لأن تصبح عقيدة الذل والتطبيع هي سمة الهوية الاجتماعية السورية في وقتنا الحاضر.

لا خلاص لشعوب منطقتنا الا تحررهم من خوفهم ومن احقادهم وعودتهم إلى اتباع المصالح العليا وتذليل المنافع الضيقة التي تهدم مجتمعنا وتدمره كل يوم.

سياسة

من الجالية العربية في كندا

مراجعة وتقييم وأفكار جديدة للنقاش.

فارس بدر

لا بد من الإقرار أولا أننا كعرب كنديين وصلنا إلى الحائط المسدود وبدأنا الدوران في حلقة مفرغة لا حدود لمحيطها وقعرها الا إذا رفضنا الاقامة وعزمنا بإصرار على الخروج. ذلك ان الإجماع (ولو نسبيا) على «تشخيص» من هذا النوع سيحدث الصدمة المطلوبة للشروع بأمرين:

الأول: التقييم الضروري للمراحل التاريخية التي عاشتها الجالية العربية منذ بدايات «التشكل الاجتماعي الاغترابي العربي» حتى تاريخه، والهدف من ذلك هو وضع هذه التجربة في دائرة الضوء وأمام عدسات البحث ومجهر النقد، كي يتسنى للمهتمين في الشأن العام فهم الظروف الذاتية والموضوعية التي رافقت العمل العربي بسائر أشكاله.

الثاني: أهمية الشروع في صياغة عناوين المرحلة الجديدة، أي العمل على بناء رؤية مشتركة لطبيعة المرحلة المقبلة كمقدمة لتعيين الأولويات المطلوب مواجهتها وبالتالي رسم الخطط والمشاريع وآليات التنفيذ وما يتطلبه ذلك من موارد بشرية ومادية.

وكمساهمة في النقاش الذي تتداوله بعض الجهات المعنيّة والذي نتمنى أن يشمل أكبر عدد من أبناء الجالية المهتمين بالشأن العام، سأحاول تقديم صورة مكثفة عن هذا النقاش آملاً في أن يخلق ذلك الصدى المطلوب، خاصة وأن حالة القلق التي تعتري كثيرين من الذين نتحدث معهم، ستشكل حافزا على توسيع دائرة النقاش كمدخل ضروري لتأطيره لاحقا والبناء عليه في المستقبل القريب.

إنّنا نعتبر أن هناك مرحلة من العمل العربي قد شارفت على نهايتها، وما نشهده الآن من حالة استرخاء وتململ وإحباط ومراوحة، إلا حالة تعبير عن طبيعة هذه المرحلة ووصولها الى طريق مسدود للأسباب التالية:

أولا: تمحور العرب خلال تجربتهم في المغترب الكندي حول دوائرهم الصغيرة، فشكلوا نسخة عن البلدان التي هاجروا منها. فكانوا إما «قرية» أو «كنيسة» أو «جامعا» أو «حزبا» أو «ناديا». ولبسوا هوياتهم الدينية والطائفية، والمذهبية، والكيانية، والحزبية. وبالرغم من الفروقات والخصائص التي حملتها هذه التجارب، فقد تحولت الجالية إلى مجموعة من «الجزر» المعزولة نسبيا عن بعضها البعض.

ثانيا: ابتدعت كل مجموعة «دورتها الداخلية الذاتية» وأقامت لها سياجا رسم حدود طموحاتها وأنشطتها. وهكذا كانت الاحتفالات الدورية على المناسبات الخاصة وسيلة « لشد العصب وتوفير مقومات الاستمرار واثبات الحضور».

ثالثا: شكل هذا الأمر انعكاسا طبيعيا لحاجات اغترابية تفرضها طبيعة الهجرة وتحدياتها، واستطاعت هذه الدوائر/ الجزر أن تقدم الدفء والاحتضان المطلوبين للوافدين الجدد. حيث شكل الالتفاف العفوي حول «الدوائر الصغيرة» ملاذا للوافدين الجدد يحميهم من ظمأ الهجرة وقساوة (الصدمة الثقافية) التي لم توفر أحدا من تداعياتها.

رابعا: تشكل بعض مؤسسات عابرة للطوائف والمذاهب والكيانات «الاتحاد العربي الكندي و«المجلس الوطني الكندي للعلاقات الخارجية»، CJPME, إلى «مركز التراث العربي» و«مركز الجالية العربية» في مدينة تورنتو وضواحيها، «النادي الكندي السوري الثقافي »، يضاف إلى ذلك عدد آخر من التجارب في مدن كندية أخرى كمؤسسة

(CAPCA) أي «رابطة رجال الأعمال العرب الكنديين»، على سبيل المثال لا الحصر، والتي ساهمت في التنسيق بين شبكة من الأنشطة الجاليوية بالتنسيق مع الاتحاد العربي الكندي.

لقد أدت هذه «الدورة الداخلية الذاتية» وظيفتها، واستنفذت إلى أبعد حدود معظم أدواتها وأساليبها عاما بعد عام وموسما بعد موسم قد تحول عبئا على أصحابه حيث انعكس ذلك تراجعا ملموسا في الشأن العام على المستويات الاجتماعية والثقافية والفنية والسياسية وما إلى ذلك.

هذا ما بدأنا نلاحظه خلال المرحلة الأخيرة في «دائرتنا» , فقررنا «طرح الصوت» لعلنا في ذلك نتحمل قسطا من المسؤولية المدنية الملقاة على عاتقنا، خاصة وأن سياسة «دفن الرأس في الرمال» لن تساعدنا على مواجهة أي من التحديات التي ستشكل عناوين للمرحلة المقبلة.

تجربة العقود الأربعة الأخيرة تنتظر مراسم الوداع..

*المطلوب التعاون على إسقاط «الأوهام الخمسة» **التي** واكبت تلك التجربة.

اختصارا، نعتقد ان هذه «الدورة الداخلية الذاتية» قد أدت وظيفتها، واستنفذت إلى ابعد حدود أدواتها وأساليبها كافة. إذا ما توفر في أوساطنا إجماع من هذا النوع، لطبيعة المرحلة التي وصلنا اليها، فان ذلك سيسهم في التعاون لإسقاط «الأوهام الخمسة» التي رافقت وطبعت تلك المرحلة من العمل العربي وهي:

الوهم الأول: إن واحدة من هذه الجزر/ الدوائر قادرة على مواجهة متطلبات العمل الاغترابي منفردا، وان هذه المهمة أكبر بكثير من الإمكانات البشرية والمادية التي هي بحوزة أي طرف أيا كان حجمها ونوعها.

الوهم الثاني: أن يكون في مخيلة أحد الأطراف انه قادر على تعميم تصوره ورؤيته لطبيعة العمل الاغترابي قسرا أو مداورة، وانه لا ضرورة لمساحة مشتركة يتعاون الجميع على بلورة عناوينها وبرامجها.

الوهم الثالث: أن يكون العمل الاغترابي قائما على «فضلات وقت» عدد من المتطوعين الغيورين، الذين يعطون ما تبقى لهم من طاقة بعد التزاماتهم اليومية وواجباتهم العائلية

وذلك معطوفا على التحديات الحياتية اليومية.

الوهم الرابع: إنه بإمكاننا التصدي للتحديات وخيارات الجالية بدون «مؤسسات»، وفي طليعتها «مركز للأبحاث والتخطيط ».

إن هذا الوهم على درجة كبيرة من الخطورة لأنه يستنزف الإمكانات ويعبث بالجهود ويعيق عمليات التحشيد المنظمة ويؤدي في النهاية إلى الإحباط. وعندما نقول مؤسسات نعني ذلك الجهد المنتظم القادر على بناء المثلث المتعارف عليه «**بالرؤية والمشروع وآليات التنفيذ**».

الوهم الخامس: إن هذه المؤسسات قادرة على إنجاز أي من المهام المطلوبة منها دون توفر الشروط الضرورية لذلك عبر تأمين الموارد البشرية والمادية. وهذا يعني توفير المستلزمات المالية للجهاز البشري الذي سيتحمل تبعات القيام بأعباء مهمة من هذا النوع ومسؤولية بهذا الحجم. مما يعني تفرغا كاملا للكوادر الكفؤة والمؤهلة لقيادة هذه المؤسسات في حقول الأبحاث والتخطيط والسياسة والإعلام والاجتماع والعلاقات العامة.

لقد انخرطت الجالية العربية في سياق تجربتها خلال العقود الأربعة الأخيرة (منذ السبعينات حتى تاريخه) في عدد غير قليل من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاعلامية والسياسية أتاحت لها اكتساب الكثير من الخبرات ومراكمة الكثير من التجارب. لقد حان الوقت إلى إجراء عملية مراجعة نقدية ومسؤولة لهذه المرحلة يشارك فيها جميع الذين شاركوا في إنتاجها ورسم معالمها من دون استبعاد أي من رموزها ومرجعياتها (أفرادا كانوا أم مؤسسات) أحزابا أو جمعيات.

إن فرص العمل المتاحة أمامنا كثيرة ومتوفرة، وإن الجالية تزخر بالإمكانات العلمية والاقتصادية والفكرية، كما وان خريطة الانتشار العربي في عدد كبير من الدوائر الانتخابية باتت تشكل ثقلا لا يستهان به على المستوى السياسي. فبناء عليه، تغدو عملية المراجعة الشاملة مهمة ملحة بامتياز .

سياسة

سقوط الهيمنة وتصدع الحصن الأمريكي

قراءة في مأزق المشروع الصهيوني

د.نبيلة غصن حلقة أولى

إن التاريخ لا يمنح شرعية البقاء للكيانات ا لاصطناعية التي تُزرع خارج السياق الطبيعي لتطور الشعوب والمجتمعات. وحين يقف المتأمل اليوم أمام المشهد الجيوسياسي الراهن، ليرى الحصن الأمريكي يتصدع من داخل بنيته، والإمبراطورية التي طالما وفرت الغطاء السياسي والعسكري للكيان الصهيوني تترنح تحت وطأة الوعي الإنساني العالمي و تآكل شرعيتها الأخلاقية، فإنه لا يشهد صدفة عابرة، بل يرى التجلي الموضوعي لتلك السنن الفلسفية والاجتماعية التي وضع لبناتها الأساسية المفكر القومي الاجتماعي أنطون سعاده منذ عشرينيات القرن الماضي [1].

لم ينظر سعاده إلى ما يُسمى بـ «المشروع اليهودي» والحركة الصهيونية نظرة عاطفية سطحية، ولا بوصفها نزاعاً محلياً عابراً، بل فكّك بنيتها التاريخية والوظيفية، كاشفاً عن الطبيعة المصطنعة

لـ هذا الكيان الذي أُقيم ليكون أداة استعمارية في قلب المشرق العربي [2]. وحين نتقاطع اليوم مع قراءات تحليلية معاصرة رصينة، «، تتجلى بوضوح تام وحدة الصراع واستمرارية الخيط الناظم بين بطلان المشروع الصهيوني جذرياً، وبين حتمية تداعيه مع تراجع الرعاية الإمبريالية [3]. إننا أمام مرحلة فاصلة تـ تطلب منا قراءة رصينة وموضوعية تـ فكك أوهام الغاصبين وتسلط الضوء على مآلات المشاريع الاستعمارية.

أولاً: بطلان الأسطورة الاصطناعية و تفكيك أوهام «العنصر» و»الأمة المزعومة»

فصل أنطون سعاده في مقالته ا لتأسيسية المنشورة في مجلة «سان بـ اولو» بتاريخ الأول من فبراير عام 1 925 تحت عنوان «القضية الوطنية: ا لصهيونية وامتدادها»، لمفهوم الأمة وطبيعة تكوينها بدقة علمية واجتماعية صارمة، مؤكداً أن الأمم الحية لا تقوم عـلى الروابط الدينية المجردة ولا على العصبيات العرقية الوهمية، بل هي ثمرة التفاعل الحيّ بين شعب ومجتمع وبيئة و تاريخ ومصالح مادية مشتركة على أرض محددة [4]. بناءً على ذلك، برهن سعاده على أن الأمة اليهودية كانت في حقيقتها تاريخياً «أمة بائدة»، رغماً عن كل محاولات زعماء الحركة الصهيونية ستر هذه الحقيقة بالقول إن اليهود أمة متفرقة لا ينقصها إلا التجمع في بقعة جغرافية واحدة [5].

إن تشتت الجماعات اليهودية عبر أ جيال طويلة، وانحدارهم من بيئات و ثقافات متباينة، جعل من المتعذر ا حتفاظهم بعنصر نقي خالص، فضلاً عـن تشربهم لثقافات وعقائد الشعوب ا لتي عاشوا بينها، مما جعلهم أشتاتاً لا يجمعهم جامع سياسي أو اجتماعي متجانس [6].

من هنا، فإن التشبث بالعصبيات الفارغة والادعاءات الصهيونية لم يكن سـ وى محاولة لتجاوز السنن الطبيعية لـ تطور المجتمعات. وحين حضر سعاده مـ حاضرة الزعيم الصهيوني الدكتور مـ وسنسون في قاعات «ترمينس» بـ برازيليا، أدرك أن الباعث الأساسي للصهيونية يفتقر إلى المرتكزات الطبيعية، مـحذراً من مغبة هذه المغامرة التي لا تـ جلب سوى التأزم المستمر، لأن الأمة بـلا بلاد تمارس فيها حياتها السياسية والاجتماعية الحرة هي مفهوم غير قابل للتحقق موضوعياً [8].

ثانياً: الوظيفة الإمبريالية للكيان: من وعد بلفور إلى التبعية للولايات المتحدة

لم تكن الصهيونية حركة تحرر قومي، بل نشأت في كنف الدوائر الاستعمارية لتشكل قاعدة وظيفية متقدمة تخدم مصالح القوى الكبرى في المشرق العربي. لقد أدرك الفكر القومي الاجتماعي مبكراً أن وعد بلفور لم يكن سوى خطوة استعمارية لتقويض وحدة المنطقة وإيجاد جسم غريب يعيق أي تطلع نهضوي شامل [9].

إن الكيانات التي تُقام على حساب حقوق الشعوب وتحتل أرضاً محورية بمثل مركزية فلسطين، تعتمد في بقائها على الدعم الخارجي المستمر، مما يجعلها عرضة للتصدع كلما اهتزت ركائز القوى الإمبريالية الداعمة لها.

من الانتداب البريطاني إلى الارتباط العضوي بالسياسة الأمريكية، ظل هذا الكيان يتحرك بوصفه أداة حماية للمصالح الغربية. غير أن هذا الاعتماد المطلق يحمل في طياته مخاطر هيكلية؛ فعندما يرتبط مصير كيان ما برعاية إمبراطورية خارجية، فإن أي تحول تدريجي في مزاج تلك الإمبراطورية أو تراجع نفوذها ينعكس مباشرة على استقرار وشرعية الكيان الوظيفي [10].

ثالثاً: المأزق الوجودي والانفصام المجتمعي: نقد العزلة والصدام التاريخي

في تحليله السوسيولوجي، تناول أنطون سعاده الأبعاد العميقة للمأزق المجتمعي لليهود في الشتات وفي المشروع الصهيوني على حد سواء. (11)]. وحتى مع ظهور شخصيات بارزة ونوابغ في مجالات الفكر والعلوم، فإن ذلك لم يغير من الطبيعة المنعزلة لتلك الجماعات التي بقيت بعيدة عن التفاعل الاندماجي الشامل [12].

هذا الخلل في طبيعة العلاقة مع المحيط البشري أنتج إشكاليات تاريخية متكررة. وقد استشهد سعاده بمواقف شخصيات يهودية بارزة مثل هنري مورغنثو، سفير الولايات المتحدة السابق في تركيا، والذي حارب الفكرة الصهيونية من منظور إنساني وعقلي رافض لتضليلها التاريخي (13)وأن العودة المزعومة لصهيون التاريخية بعد قرون طويلة تمثل قفزة غير واقعية ومخاطرة جسيمة

لهذا كان قول انطون سعاده: «يوجد فريق من اليهود الراقين يفهم العلل وأسبابها ويعرف عقم دعوة الصهيونيين ويحاربها، من أجل اليهود كما من أجل الإنسانية جمعاء14).

إن الإصرار الصهيوني المعاصر على استنساخ سياسات الإزاحة والسيطرة القسرية في فلسطين يمثل تجسيداً لهذا الانفصام عن واقع العصر. وما الأزمات المستمرة والصدام الدائم مع شعوب المنطقة إلا نتيجة حتمية لمحاولة فرض كيان خارج شروط الاندماج الطبيعي، مستنداً حصراً إلى القوة العسكرية التي تستهلك رصيده الأخلاقي بمرور الوقت [15].

الهوامش والمراجع

أنطون سعاده، المحاضرات العشر: دراسة تحليلية في فلسفة المجتمع نشوء الأمم، دار الفكر، بيروت، ص. 60-45.

أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الأول (1921-1934)، مقال «القضية الوطنية: الصهيونية وامتدادها»، مجلة سان باولو، 1925/2/1، ص. 112-120.

رفعت إبراهيم، «Israel is losing America – and endangering Jews»، مقال تحليلي منشور على منصة Pearls and Irritations، 5 أغسطس/آب 2026.

أنطون سعاده، نشوء الأمم، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ص. 12-30.

المصدر السابق، فصل «طبيعة الجماعات الدينية والعصبيات»، ص. 85-95.

دراسة تحليلية مقارنة لتداعيات توظيف الدين في الصراعات السياسية الحديثة، مجلة الدراسات القومية، العدد الخاص بالفكر السياسي المعاصر، ص. 112.

أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص. 115 (إشارة إلى مقال «هل نحن عرب؟» للأستاذ حبيب إبراهيم).

المصدر نفسه، ص. 118-121 (تفاصيل محاضرة الدكتور موسنسون في برازيليا).

أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد المتعلق بالمسألة القومية والوضع في فلسطين، دار سعاده للنشر، ص. 140-155.

رفعت إبراهيم، مرجع سابق (تحليل تداعيات الاعتماد المطلق على الدعم الجيوسياسي الخارجي والتوظيف الإمبريالي).

أنطون سعاده، المجتمع ومسألة العصبيات، دار المشرق العربي، بيروت، ص. 77.

أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص. 122 (نقد دور النوابغ اليهود ووضع الهيئة الاجتماعية).

المصدر نفسه، ص. 125 (الإشارة إلى السفير الأمريكي السابق في تركيا هنري مورغنثو).

هنري مورغنثو، شهادات وتحليلات منشورة حول بطلان الحركة الصهيونية، مرصودة في أدبيات الفكر القومي الاجتماعي، ص. 130.

تقارير توثيقية تحليلية في مآلات الكيانات الوظيفية وسقوط شرعيتها الدولية، دار المشرق العربي، ص. 305.

سياسة

التضليل فن والمقتول قاتل والضحايا مذنبين!

أنطوان يزبك

من يواظب على قراءة ما تنتجه الصحافة حول الأزمات والحروب التي نعيشها، ومتابعة ظهور مختلف الشخصيات السياسية والاعلامية على منصات السوشيال ميديا، يدرك كم بعدت الحقيقة عن الواقع وكم أصبحت الهوّة سحيقة بين الإدراك الواعي والتضليل الكاذب والخبيث.

ولكن وعلى الرغم من كثافة التضليل الإعلامي وتحريك الجماهير و(الرأي العام الذي اندثر في يومنا هذا) من خلال أصابع خفيّة في كل بلدان العالم، لا يسعنا سوى القول؛ أن القرن الماضي كان قرن الاكتشافات الكبرى في مسألة الكذب السياسي والتضليل الإعلامي وأخذ الجماهير إلى حتوفها من خلال الكلام المتواتر في الصحافة، الكلام المنوّم الذي يغسل العقول، ويقود الناس إلى أفكار خاطئة وخيارات سياسية قاتلة.

كان عالم الاجتماع غوستاف لوبون أوّل من ألقى الضوء وشرح هذه المسألة في كتابه (سيكولوجية الجماهير) سنة

1895 عندما قال:

»أن الجماهير لا تفكّر بالعقل بل بالعاطفة والصور ، ويمكن قيادتها بالتكرار والتأكيد والعدوى».

كذلك حذا حذوَه سيغموند فرويد في كتابه: (سيكولوجية الجماهير وتحليل الأنا) حين فسّر فرويد حقيقة النفس البشرية التي تتعلق بالشعارات الخاطئة وتتحوّل إلى الخطأ

أمّا إذا تعمّقنا أكثر وأكثر نجد أن كل ما ظهر في الإعلام السياسي في القرن الماضي والربع الأول من القرن الحالي ليس سوى مجموعة أضاليل كما شرحها؛ غي ديبور في كتابه «مجتمع الاستعراض» La société du spec-tacle , حيث الإنسان فقد شيئا فشيئا إدراكه للفارق بين الخير والشرّ، حيث لم يعد يعيش في الواقع، بل يعيش صورته الذاتية، تلك الصورة التي تصنعها الصحافة والتلفزيون (واليوم السوشيال ميديا) وترسمها له سياسة مصالح الدول الكبرى.

كذلك تحدّث جان بودريار عن محاكاة السرديات الكاذبة حيث يصبح الخبر المزيّف أكثر حقيقة من الحقيقة نفسها.

تصوروا إذن مجتمعات العالم غارقة في الضلال وتشويه الوعي وهي تنتج عقولا تُجرّم البريء وتُبرّء المجرم! في هذا السياق لابدّ لنا من أن نذكر عبرة متداولة

عن الدودة، التي تركت وصيّة لأولادها تقول لهم فيها:

»الأسود والفهود حيوانات لطيفة جدا بينما الدجاج والبط من اخطر الحيوانات! «

هذه العبرة كفيلة بأن تظهر لنا مدى هشاشة الحقيقة من حيث هي وجهة نظر وكيفية التعامل معها في مفاصل خطرة من حياة الشعوب وثمة مقولة أيضا تنسب إلى ونستون تشرشل يقول فيها:

«تعرف الحيوانات كيف تختار قادتها لكن البشر يختارون الذي يتكلم كثيرا ولا ينتج إلا القليل».

وفي هذه العبرة تعرية لحقيقة مهمّة أن الناس (على العموم وليس حصرا) في مجال السياسة، وحتى في مجالات، أخرى يتبعون نُظما هشّة حيث تسود قلّة الخبرة والجهل المطبق.

في كتاب فنّ اللامبالاة يثير المؤلّف مارك مانسون قضيّة التضليل

الجماهيري وتحويل الانتباه عن الحقيقة الأساسية، فيعطي مثل أستاذ المدرسة وقاضي المحكمة، على الشكل التالي:

عندما يرسب التلميذ في الامتحانات تتّجه كلّ الأنظار نحو أستاذ المدرسة، ويصبح هو المتّهم المباشر ومسبب الرسوب علما أنّه قام بواجبه ودرّس المادّة بخبرة وتفان وبذل جهداً جباراً، ولكن اعتادت الجماهير على اختيار كبش محرقة لكل كارثة، يسقطون عليه كل المسؤوليات والغرائز المكبوتة المتراكمة.

كذلك عندما يرتكب القاتل جريمة قتل بشعة، تتّجه الأنظار إلى القاضي الذي سوف يحاكم هذا المرتكب الشقي. هل القاضي هو الذي قام بالجريمة؟ طبعا لا ولكن في عقول الناس الخاضعة للتضليل، يبتعد شخص المجرم عن الصورة الكبرى ويتراجع إلى الخلفيّة، وتركّز الأنظار على القاضي: ماذا سيكون الحكم وما هي درجته ماذا لو أصدر حكما قاسيا فسوف تلقى الملامة على القاضي، وينسى الناس أن المجرم قام بجريمة فظيعة، وإذا كان الحكم مخففا فسوف تثور حفيظة الشعب وينتقدون القضاء ويتهمونه بالتقصير ويتعرّض شخص القاضي للإهانات ويتّهم أنه أساء استعمال صلاحياته وعبث بقدسيّة القضاء و{ألوهيّته} التي لا تمسّ!

ولكن الحقيقة تقول إن القاتل أو المجرم هو من يجب أن يتلقى اللوم ويُحاسب فهو بالأساس من تسبب بكل هذا الألم.

نحن مع الأسف، نعيش في مجتمع ملتوٍ وساقط حيث البريء متّهم والمجرم هو الضحيّة والمعتدي ينال كل الدّعم والمُعتدى عليه يُحمّل وزر كل ما حصل من مصائب.

في منظر سريالي غريب لا يجرؤ أي كاتب روايات خرافة علمية أو روايات رعب الأكثر عنفا أن يصف حدّة رعبه وقسوته، نشاهد عشرات المطلوبين من المجرمين القتلة وتجّار المخدرات يسلّمون أنفسهم إلى الدولة العظيمة ليشملهم قانون العفو الأعظم الذي لو رآه مشرّعو مدرسة الحقوق الرومانية في بيروت التاريخ الجليل، لطلبوا من ألف [بروتوس] من حملة الخناجر والبلطات أن ينهالوا عليهم طعناً وتقطيعاً، فلا حاجة للقانون ولا للأحكام القانونية في ظلّ حكم شريعة الغاب وعنف ودموية بعض البشر .

حجر الزاوية

الارتقاء السلبي

نجيب نصير

الارتقاء هو سنة الكون، نتيجة المواجهات المستجدة، التي تقابلها الجماعات البشرية (قد تكون مجتمعات أو أقل من ذلك بكثير أو قليل)، وهي تجاهد في سبيل الاستمرار، حملة على أكتافها مسألتان أساسيتان متشابكتان، ألأولى هي الكفاية، والثانية هي الهوية، وهما مسألتان بعيدتان عن الثبات، يتطلب وجودهما الارتقاء بشكل حاسم، هذا بالإضافة إلى كونهما مسألتان ثقافيتان بامتياز، والمقصود بالثقافة هنا هو، المعارف التي تشكل سلوكات

الأفراد في «مجتمع»، أو حتى ما دونه، ليصبح البقاء والاستمرار، ونوعيتهما، مرتبطاً بثقافة هذه الجماعة أو تلك، مع أن الثقافة العالمية أنتجت «دولاً» أو ما دونها بقليل أو كثير، إلا أنها ما زالت تعاني من ضعف الفعالية تجاه مسألتي الكفاية والهوية (وهذا ما يفسر إلى حد كبير موجات الهجرة إلى الغرب حصراً)، وما ما زالت تعاني (هذه «الدول»)، من الكثير من النواقص من ناحية هذه الفعالية، ولزمن قادم غير محدود، مما يلقي العبء كاملاً على الأداء السلوكي للإفراد في ظل ثقافة غير قادرة على الارتقاء لدرجة تمثل المصلحة العامة، وهي أساس وجود «المجتمعات» كمحطة ارتقائية أثناء الاستمرار.

وبما أن الثقافة هي عامل تأسيسي في مسألتي (الكفاية والهوية)، يجعلها خاضعة تماماً لاستحقاق الارتقاء، محولاً مؤسِساتها إلى جينات مسؤولة عن الارتقاء' إلى الأعلى أو إلى الأسفل، وأيضاً إلى الأمام والخلف، وهما متلازمتان ، تنمو الجينات الثقافية في بوتقتهما التفاعلية، وليس بينهما أنصاف حلول، فالمعرفة هي ممارسة المعلومات المدخلة، ومخرجاتها تعبر عن تراكمها، تراكما يصعب تغييره إلا بثورات ثقافية، أو وعي متراكم بهدوء شرط أن نلحظ مخرجاته الإيجابية على حياة الاجتماع البشري عن طريق التنمية، وهي العقدة الكأداء أمام الاجتماعات التي تشدها حالتها المعرفية إلى الخلف، لأنها وببساطة تسقط التنمية السياسية من حساباتها، وكأنها لا يمكن ضمها إلى مساعي إحداث المجتمع، وبهذا يستحيل على أي اجتماع بشري الانتقال تطورياً إلى مجتمع، مهما أسعفته اللغة، فالمجتمع مصطلح تقني، لا يوجد ثقافة تدفع إلى سلوكيات تؤزر المصلحة العامة، كما تدفع الأفراد إلى الاستثمار في المصلحة العامة خصوصاً خدمياتها، فهم شركاء حقيقيون لهذه المصلحة، وما عليهم سوى الاقتناع والثقة، وممارسة سلوكيات ناتجة عن ثقافة تذكي التفاعلات التنموية في المجتمع.

لا عدو خارجي للاجتماعات البشرية التي تتطور خلفاً، إذ يكفي أي عدو افتراضي، ما أصاب ويصيب هذا الاجتماع أو ذاك نتيجة القصور الثقافي

الواضح وما يتبعه من قصور تنموي (يكفي أن ترى موكب أي مسؤول في السلطة، المسافة التي تفصل الأنانية الشخصية كثقافة تخلف، بالمقارنة مع ثقافة المصلحة العامة)،فأعضاء هذه الجماعات عاجزون بالفعل عن ممارسة ثقافة المصلحة العامة، بما يعني أنهم عاجزون عن الدفاع (اقتصادياً واجتماعياً، وخدماتياً....إلخ فما بالنا عسكرياً، وكلنا نتذكر وعود التحرير المؤجل) ’ن اجتماع لا يرقى إلى درجة «المجتمع»، بسبب تكريس ثقافة الشد إلى الخلف، وهي ثقافة الانقسام تحت أي عنوان، الطائفية ، العشائرية ، المناطقية، العائلية ..إلخ. بما يعني تعريف النفس بالعدو، أنها عكس هذا العدو المعرَّف، بينما هي تنكر تعريفها المعلن، لكنها لا تستطيع اجتراح عكسه، ما يتطابق إلى حد الفجيعة مع ممارسة التطور خلفاً، وانتظار نتائج سارة!!!.

المصلحة العامة ليست أكذوبة بيروقراطية، بل هي ثقافة تمارسها الحكومات، والأحزاب، والنقابات، والمجتمع الأهلي، والمجتمع المدني بكافة تمظهراته، ضمن الانضباطيات القانونية والقضائية التي تحمي المساواة، مثلما تحمي عدم الإفلات من العقاب، فالمصلحة العامة، خط أحمر، انطلاقاً من مخالفة مرور بسيطة وليس انتهاء بالاختلاس (لاحظ نوعية الاعتقالات التي حصلت في العراق على خلفية فساد متخلف وشرشوح يعطي صورة عن ثقافة ضد المصلحة العامة وفالتة من العقاب، إذ لا مساواة تسمح للعضو الاجتماعي بالمساءلة) وهذه مسألة جين ثقافي، لا يحتمل القيم العليا التي تقوم عليها المجتمعات، هذا الجين كان وما زال ينشد التطور بغية الاستمرار، ولكنه لا يفرّق بين اتجاهات هذا التطور، رغم كل التحذيرات المخلصة، التي يرفضها ويحاربها، فهو بالحقية لا يملك الأهلية الكافية لقبولها وتجريبها، فهو جين ينتج شروط استمراره هو، فيوغل في التخلف، فيخسر معارك التنمية دون المشاركة فيها، مكتفياً بما لديه من فتات الحضارة الملقاة إليه من موائد الجينات الثقافية المتطورة ارتقائياً.

مجتمع

«الأقليّات» بين نظام «الملّة» ومفهوم المواطنة

نظام ماردِيني الحلقة الثالثة والأخيرة

الفنان فادي يازجي

هل يمكن لسياسات الأقليات أن تكون بمثابة وسيلة لسياسات تحويلية أعمّ، تدعم ثقافة أوسع للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتحدّى النزعات السياسية القديمة الاستبدادية أو الزبائنية أو الأبوية؟

من السابق لأوانه إصدار أحكام قاطعة، ففي جميع أنحاء العالم العربي وخصوصًا في الهلال الخصيب، لا تزال الأقليات «مواطنين مميزين» يُنظر إلى تعبئتهم السياسية بعدم ثقة إذا لم يكن قمعًا صريحًا. في الواقع، **لا تزال قضية الأقليات إشكالية قائمة، وموضوعٌ مُحَرَّمٌ في العديد من البلدان.**

هذا ما يجيد فعله الحاكم بمعاونة حاشيته، مدفوعًا بالأطماع والمصالح التي تبتغي أن يظلّ الناس في قاع

الجهل والتخدير العقلي وتغييب الوعي وفقدان الأمل بالأفضل والأرقى. هذا ما تفعله السلطة ماضيًا وحاضرًا، حين تنكّس رأسها صوب الأرض (على طريقة النعامة)، كي لا ترى ما يحصل من تقدّم وتطور وتحضّر وتنوير في هذا العالم.

هكذا سيبقى الحاكم والسلطة ما دامت الشعوب تتصارع فيما بينها قبائل وطوائف ومذاهب وأعراقًا، في وقت يشكو فيه الأبناء والشباب من جوع حضاري لا ينفع معه سوى تغيير بنيوي شامل كامل لمفاصل أطراف هذه الأمة كافّة.

وما لم تنهض دول المشرق العربي وتقوم بتحطيم نظرية الارتباط الشرطي لهدم جدار الفزع، والانطلاق تجاه بناء دولة القانون والمؤسسات والمواطنة، فإنّ الحكام سيظلّون يقرعون الجرس لنا دون تقديم الطعام.

إنّ قبول التعددية في المجتمع الواحد (وحدة التجانس والتنوّع) ستشكل أحد ركائز هذه الدولة الديمقراطية في مبدأ المساواة الذي يعني في صيغته الموضوعية الحقّ في الاختلاف. يجب معاملة الناس على قدم المساواة، ولكن هل هذا يعني أنه من الضروري أحيانًا معاملتهم بشكل مختلف لأنّ لديهم متطلبات مختلفة؟ إنّ ضمان مصالح الفئات المختلفة غير الممثّلة، مثل مصالح الأقليات التي تتمتّع بالحقّ في التعبير عن هويتها السردية الخاصة- المتعلّقة باللغة، والثقافة، والدين، والتمثيل السياسي- حتى لو كانت تختلف عن رواية الأغلبية، تضمنه حقوق المواطنة في الدولة الديمقراطية التعددية التي تحترم التنوّع بين مواطنيها. وهذا لا يعني فقط الحقوق السلبية، التي تستلزم درء التدخل من جانب السلطة العامة، بل وأيضًا الحاجة إلى فتح الباب أمام الإجراءات الإيجابية من جانب الدولة، استنادًا إلى التمييز الإيجابيّ بين المجتمعات.

المواطنة في صيغتها الذهبيّة

في ظلّ التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر، تبرز إشكالية المواطنة والهوية والتنوّع الثقافي بوصفها إحدى القضايا المركزية التي تتقاطع فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والفكرية، وتشكّل محورًا أساسيًّا للنقاش في الدراسات الحديثة حول مستقبل المجتمعات والدول.

دولة المواطنة الحديثة تقوم على القانون والحقوق والحريات، وتتأسّس على مبدأ المواطنة، لا على الانتماء الديني أو الطائفي أو العرقي. لا تسأل الفرد عن إيمانه، ولا تحاكم ضميره، ولا تمنح امتيازًا لانتمائه الديني، بل تقوم على عقد اجتماعيّ تصونه القوانين، وتضبطه المؤسسات، وتكفل فيه الحرية والعدالة والمساواة لجميع المواطنين، وتكفل الحقّ لكلّ مواطن في أن يكون مختلفًا. لا رعيّة فيها، بل مواطنون أحرار، متساوون في الكرامة والحقوق والحريات والمسؤوليات، كلّ على وفق إمكاناته ووظيفته. لا يُساءَل أحد عن دينه، أو معتقده، أو مذهبه أو أصله العرقيّ (راجع د. عبد الجبار الرفاعي في «المواطنة شراكة متكافئة» صحيفة المثقف 23/ 2/ 2026)

أمام هذا الوضوح لم تعد المواطنة مفهومًا قانونيًّا محضًا يقتصر على تحديد علاقة الفرد بالدولة من خلال الحقوق والواجبات، بل غدت إطارًا شاملاً يتداخل فيه البعد القانوني مع البعد الأخلاقي والقيمي، ليعكس طبيعة الانتماء إلى الجماعة الوطنية ومدى قدرة الفرد على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

وكان الاهتمام بموضوع الهُويَّة والمواطنة قد بدأ في علم السياسة وعلم الاجتماع والفلسفة بصورة مُرّكَزة بعد انهيار الأنظمة الشمولية (هنتنغتون يؤكد في كتابه من نحن؟ أن نهاية الحرب الباردة والشيوعية السوفياتية كنظام اقتصادي سياسي قابل للنمو كان من الأسباب المهمة لبروز مسألة الاهتمام بالهُويَّة وأزمتها)، حيث انفجرت الهُويَّات الفرعية المهدِّدة للهُويَّة العامة المشتركة ولمفهوم المواطنة، وبالتالي شكّلت خطرًا جدّيًّا لكيان الدولة، لأنها عبرّت عن نفسها في المطالبة بالاعتراف السياسي، كما يؤكد هنتنغتون. (راجع د. عبد الحسين شعبان في «الهويّة والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2020)

يجب الإقرار بأنّ الهوية والمواطنة مفهومان تاريخيان بأبعاد سيكولوجية سوسيولوجية ودلالة ثقافية، ورؤية وجدانية، كما أنّهما من المفاهيم التي كانت وليدة صراع خاضه الإنسان مع ذاته ومع الآخر عبر العصور، وأن مراحل إنجازهما كانت بصورة تدريجية متماشية مع المتغيرات الخارجية.

ثمة هُويَّة سورية لها ملامحها تمثّل قاسمًا مشتركًا للفسيفساء السورية وللموزاييك السوري، الذي يمكن أن يتعزّز ويتعمّق بالمواطنة الكاملة والمساواة التامّة واحترام حقوق الإنسان، وجعل الولاء الأول والأخير للوطن والشعب، عبورًا على الطوائف والأديان والإثنيات، مع تأكيد احترامها وخصوصيّاتها، كهُويَّات فرعية، في إطار الهُويَّة الوطنية.

وهكذا يمكننا رؤية أن الهوية ليست معطًى ثابتًا أو جوهرًا مغلقًا، بل هي سيرورة تاريخية واجتماعية تتشكل عبر التفاعل المستمر بين الفرد والجماعة، وبين المحلي والعالمي، وبين الماضي والحاضر، وتظلّ عرضة لإعادة التفاوض وإعادة التشكيل في مواجهة تحديات العولمة والهجرة وتعدد المرجعيات الثقافية والدينية.

بالمقابل، تمثّل المواطنة الصفة القانونية والسياسية التي تحدد العلاقة بين الفرد والدولة. حيث تمنح المواطنة حقوقًا وواجبات تشمل حق التصويت، والاستفادة من الخدمات العامة، والامتثال للقوانين الوطنية. قد ينشأ تعارض بين الهوية والمواطنة، خصوصًا عندما تتناقض القيم الثقافية أو الدينية مع قوانين الدولة وسياساتها.

فقد تواجه مجموعة عرقية أو دينية صعوبات عندما تتعارض ممارساتها أو معتقداتها مع قوانين الدولة. يمكن أن يظهر هذا التعارض في مجالات متعددة مثل التعليم، العمل، أو الشؤون القانونية، ممّا قد يؤدّي إلى شعور بالتمييز أو الاستبعاد إذا كانت سياسات الدولة غير متوافقة مع تقاليد ومعتقدات هذه المجموعات.

ويمكن أن تصبح الهوية أيضًا مهددة للمواطنة، عندما يتسم التفاعل بين الجماعات المختلفة في الدولة بعدم التسامح أو الفهم، وخصوصًا إذا كانت هناك سياسات تمييزية تؤدّي إلى تهميش أو استبعاد مجموعات معينة. ما يضعف الشعور بالانتماء، ويهدد الاستقرار الاجتماعي.

التفاعل بين الهوية والمواطنة هو مسألة معقّدة، تتطلّب تحقيق توازن بين احترام الخصوصيات الثقافية والقومية والدينية، وضمان حقوق جميع الأفراد كمواطنين. الأمر الذي يتطلب تطوير سياسات شاملة، تعزّز الاعتراف والتسامح، وتدعم الانتماء الوطنيّ للجميع، بغضّ النظر عن اختلافاتهم الثقافية أو العرقية أو الدينية.

ليست الهوية لغة ولا دينًا ولا تاريخًا وموروثًا، ولا حكمًا ومؤسسات اقتصادية وثقافية فقط، إنما هي الإنسان والأرض، وكلّ ما سبق ذلك هي عوامل ناتجة من مجرى تفاعل الإنسان مع الأرض.. ونستطيع القول أيضًا إنّه لا اللغة (أو اللغات) ولا الدين ولا التاريخ أشياء جامدة لا تتحرّك، إنّما هي قوى مادية وروحية، وفلسفة تخضع لطبيعة حركة المجتمع وأفكاره التنويرية.

هذه الرؤية العميقة لمسألة الهُويَّة الوطنية في سوريا تستوجب الانتباه لها في الخطوات الإجرائية للسلطات السورية لبناء الإحساس بتلك الهُويَّة وترسيخ القيم الثقافية المشتركة للسوريين، قبل أن تصبح مسألة الهُويَّة جحيمًا ومأزقًا اجتماعيًّا ووطنيًّا خطيرًا.

إنّ ما يبرز في دراسات ما بعد الحداثة وما قدّمته من إسهامات هو اهتمامها بما يسمّى بالأصوات «المهمّشة» «الصامتة» أو «المنسية»؛ وهي الأصوات التي أغفلتها أو تجاهلتها الاتجاهات النظرية التقليدية، وبالتالي تكون قد تحدّت تلك الاتجاهات النظرية التفسيرية، وهو التحدّي الذي تَدعّم ببروز حركات اجتماعية وسياسية عديدة تطالب بإدراج مسألة الهوية ضمن اهتمامات الدارسين في مجال العلاقات الدولية، وقد شكل تنامي الأصوات الهويتيّة في كثير من المناطق خارج دول الاتحاد السوفياتي مثل: الأقاليم الكردية في كل من تركيا والعراق، وهي كلها نماذج تعكس بوادر النجاح الأولى للإطار المفهوماتي-النظري لما بعد الحداثة..

ورغم سعي ما بعد الحداثة لتفكيك وإعادة بناء حقل العلاقات الدولية وفقًا لما يقتضيه الاختلاف والتعدّد النظريّ، فإنّها لم تنجح في ذلك، بل ولقيت انتقادات شديدة من طرف الاتّجاه المهيمن، ويحاجج «ستيف سميث» في هذا الصدد بأنها ركّزت على الجوانب النظرية وأهملت العالم الحقيقيّ. راجع (نظرية ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية الموسوعة السياسية 2021-05-08)

موجبات نجاح الحزب وأسباب فشله

إبراهيم الدن

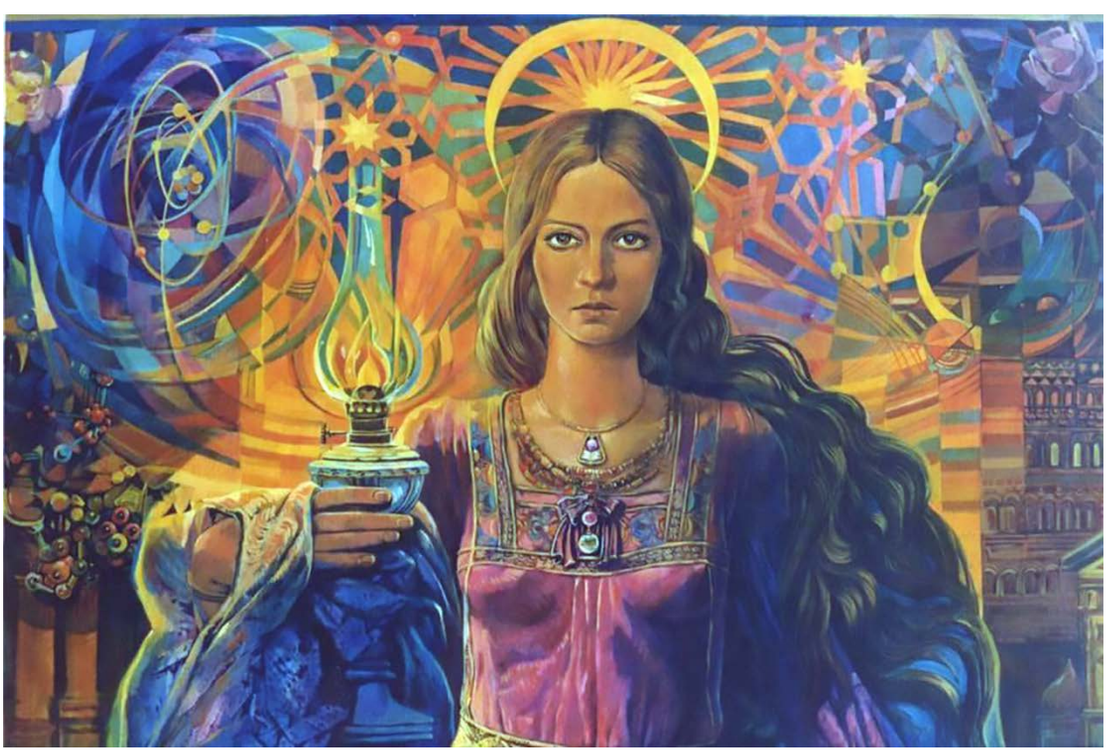

الفنان نذير نبعة

مجتمع

ليس نجاح الأحزاب السياسية مرتبطًا فقط بسلامة أفكارها أو قوة شعاراتها، بل بقدرتها على تحويل المبادئ التي تؤمن بها إلى مؤسسات فاعلة، وإلى ممارسة سياسية تقوم على النظام والانضباط والمساءلة وتداول المسؤوليات. فالحزب الذي يمتلك مشروعًا كبيرًا دون مؤسسات قوية قادرة على حمل هذا المشروع، يبقى أسير النوايا مهما كانت نبيلة، بينما الحزب الذي ينجح في بناء مؤسساته على قاعدة واضحة من الصلاحيات والتوازن والرقابة، يكون أكثر قدرة على الاستمرار ومواجهة المتغيرات.

ومن هنا تبرز أهمية التناغم بين السلطات داخل الحزب، التشريعية والتنفيذية والقضائية، باعتبارها ليست مجرد تقسيم إداري للمسؤوليات، بل منظومة متكاملة تمنع الاستئثار، وتحفظ وحدة القرار، وتؤمّن في الوقت نفسه الرقابة والمحاسبة.

أولًا: وضوح العقيدة والغاية السياسية

لا يمكن لأي حزب أن ينجح إذا فقد وضوح الغاية التي تأسس من أجلها. فالعقيدة أو الرؤية السياسية هي البوصلة التي تحدد اتجاه العمل، لكنها لا تكفي وحدها. المطلوب أن تتحول هذه الرؤية إلى برامج وسياسات قابلة للتطبيق، وأن يعرف كل عضو وكل مسؤول ما الذي يسعى الحزب إلى تحقيقه، وما الوسائل المشروعة لتحقيقه.

وحين تصبح الشعارات منفصلة عن الواقع، يبدأ التراجع، لأن الجماهير لا تقيس الحزب بما يقوله فقط، بل بما ينجزه وبمدى قدرته على تقديم نموذج مختلف في الممارسة السياسية.

ثانيًا: الفصل بين السلطات داخل الحزب

إن وجود سلطة تشريعية تضع القواعد والأنظمة، وسلطة تنفيذية تتولى تنفيذ القرارات، وسلطة قضائية أو رقابية تحاسب على مخالفة النظام، يشكل أحد أهم عناصر التوازن المؤسسي.

فالسلطة التشريعية الحزبية يجب أن تكون قادرة على سن الأنظمة وتعديلها ومراقبة حسن تطبيقها، دون أن تتحول إلى جهاز تنفيذي.

والسلطة التنفيذية ينبغي أن تمتلك القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات، دون أن تتحول إلى سلطة مطلقة فوق المؤسسات.

أما السلطة القضائية أو الرقابية، فيجب أن تتمتع بالاستقلالية والنزاهة الكافية للنظر في المخالفات والنزاعات، بعيدًا عن تأثير السلطة التنفيذية أو الحسابات الشخصية.

والتناغم هنا لا يعني ذوبان السلطات ببعضها، بل يعني التعاون ضمن حدود الاختصاص، بحيث تكون كل سلطة قوية في مجالها، وخاضعة في الوقت نفسه للنظام العام للحزب.

ثالثًا: وحدة القرار مع تعدد الآراء

من الأخطاء التي قد تصيب الأحزاب الاعتقاد بأن وحدة الصف تعني إلغاء الاختلاف. فالحزب الحي هو الذي يسمح بالنقاش وتعدد وجهات النظر داخل مؤسساته، ثم يصل إلى قرار واضح تلتزم به المؤسسات والأعضاء.

أما تحويل الخلاف السياسي إلى صراع شخصي، أو اعتبار كل رأي مخالف نوعًا من الخيانة أو التمرد، فهو يؤدي تدريجيًا إلى قتل الحياة الداخلية للحزب.

الوحدة الحقيقية لا تقوم على الصمت، وإنما على الاقتناع بالنظام، وعلى احترام القرار المؤسساتي بعد صدوره.

رابعًا: المحاسبة شرط للنجاح

لا يمكن لمؤسسة سياسية أن تستمر إذا كانت المسؤولية فيها بلا محاسبة. فكلما اتسعت صلاحيات المسؤول، وجب أن تتسع معها مسؤولية مساءلته.

والمحاسبة لا تعني العقوبة فقط، بل تعني أيضًا تقييم الأداء، وتصحيح الأخطاء، ومراجعة القرارات، ومعرفة أسباب النجاح والفشل.

أما حين يصبح المسؤول محصّنًا من النقد والمساءلة بسبب موقعه أو قربه من القيادة، فإن الخلل يتحول من خطأ فردي إلى ثقافة مؤسساتية، ويصبح الفشل متكررًا لأن أحدًا لا يملك الجرأة على القول إن القرار كان خاطئًا.

خامسًا: تداول المسؤولية وتجديد القيادات

الحزب الذي لا يجدد قياداته ومؤسساته يتحول مع مرور الزمن إلى تنظيم مغلق. والتجديد لا يعني إقصاء أصحاب الخبرة، بل يعني الجمع بين الخبرة والتجدد، وبين الحفاظ على التراكم وفتح الطريق أمام الكفاءات الجديدة.

إن احتكار المواقع لفترات طويلة قد يؤدي إلى نشوء مراكز نفوذ، وتحويل المؤسسة من مساحة للعمل العام إلى شبكة من العلاقات الشخصية.

أما تداول المسؤولية وفق معايير الكفاءة والنزاهة والاستحقاق، فيعيد الحيوية إلى الحزب ويمنع تحول المواقع التنظيمية إلى امتيازات دائمة.

سادسًا: الكفاءة فوق الولاء الشخصي

من أخطر أسباب انهيار المؤسسات السياسية أن يصبح معيار التعيين هو الولاء للأشخاص بدل الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية.

الولاء الحقيقي يجب أن يكون للفكرة والنظام والمؤسسة، لا لشخص المسؤول.

وعندما يصبح القرب من القيادة طريقًا إلى المواقع، بينما يتم تهميش أصحاب الكفاءة، تبدأ المؤسسة بخسارة أفضل طاقاتها، وتظهر فيها المحسوبيات، ويتراجع الأداء، وتزداد الفجوة بين القيادة والقاعدة.

سابعًا: العلاقة الصحيحة بين القيادة والقاعدة

القيادة التي لا تسمع قواعدها تفقد القدرة على فهم الواقع. والقاعدة التي لا تثق بقيادتها تفقد الحافز على الالتزام.

لذلك فإن الاتصال الداخلي المستمر، وفتح قنوات الحوار، والاستماع إلى الملاحظات والاعتراضات، كلها عوامل ضرورية للحفاظ على وحدة الحزب.

فالعضو ليس مجرد منفذ للأوامر، بل هو جزء من المؤسسة، وكلما شعر بأن رأيه مسموع وأن جهده مقدّر، أصبح أكثر استعدادًا للدفاع عن الحزب ومشروعه.

أسباب فشل الأحزاب

يمكن اختصار كثير من أسباب الفشل في مجموعة من الظواهر المتراكمة: غياب التخطيط، ضعف المؤسسات، تضخم السلطة التنفيذية، تراجع الرقابة، غياب المحاسبة، الشخصنة، المحسوبية، قمع النقد الداخلي، عدم تجديد القيادات، والانفصال عن المجتمع.

لكن أخطر هذه الأسباب هو عندما تفقد المؤسسة قدرتها على تصحيح نفسها.

فالحزب الذي يخطئ ثم يعترف بخطئه يستطيع أن يتعلم. أما الحزب الذي يعتبر الاعتراف بالخطأ ضعفًا، فإنه يكرر الخطأ حتى يصبح أزمة.

والحزب الذي يسمح بالنقد يستطيع أن يصحح مساره، بينما الحزب الذي يخاف من النقد يكتشف أخطاءه غالبًا بعد أن تصبح مكلفة.

الخاتمة

إن نجاح أي حزب سياسي لا يصنعه فرد، مهما بلغت مكانته، ولا تصنعه الشعارات وحدها، بل تصنعه مؤسسة قادرة على العمل وفق نظام واضح، تتكامل فيها السلطات وتتوازن، وتخضع جميعها للمساءلة.

إن الحزب القوي ليس الحزب الذي لا يختلف أعضاؤه، بل الحزب الذي يعرف كيف يدير الاختلاف. وليس الحزب الذي لا يخطئ، بل الحزب الذي يمتلك القدرة على اكتشاف الخطأ وتصحيحه.

وفي النهاية، فإن معيار نجاح الحزب هو قدرته على الانتقال من حكم الأشخاص إلى حكم المؤسسات، ومن الولاء للأفراد إلى الولاء للمبادئ، ومن ردود الفعل إلى التخطيط، ومن احتكار القرار إلى المسؤولية المشتركة.

قضية

من فرانكا فيولا إلى بتول علوش

حرية المجتمع تبدأ من حرية المرأة

منال الجابر دمشق الجزء الثاني

بعد تولي المحامية اللبنانية بشرى خليل ملف قضية الشابة السورية المختطفة «بتول علوش» دولياً، تحوَّل الملف إلى مسار قانوني وحقوقي منظَّم في المحافل الدولية بموجب توكيل رسمي؛ حيث سعت المحامية وعائلة الفتاة إلى دحض الرواية المحلية التي تتحدث عن المغادرة الطوعية، وتثبيت توصيف القضية دولياً كجريمة «اختفاء قسري وانتهاكات جسيمة بحق النساء والفتيات».

لم يقتصر التحرك القانوني على الخاطفين المفترضين فحسب، بل شملت الدعاوى القانونية المزمع إقامتها ملاحقة ومساءلة السلطات والجهات الحاكمة في سوريا (بما فيها سلطات الأمر الواقع والمجموعات الدينية المتطرفة والمؤسسات الرسمية التي غطت القضية)، بتهم تسهيل أو التستر على جريمة الخطف.

فما هي الفرص المتاحة والمسارات القانونية المحتملة لهذه القضية؟

تركز المحامية بشرى خليل والفريق

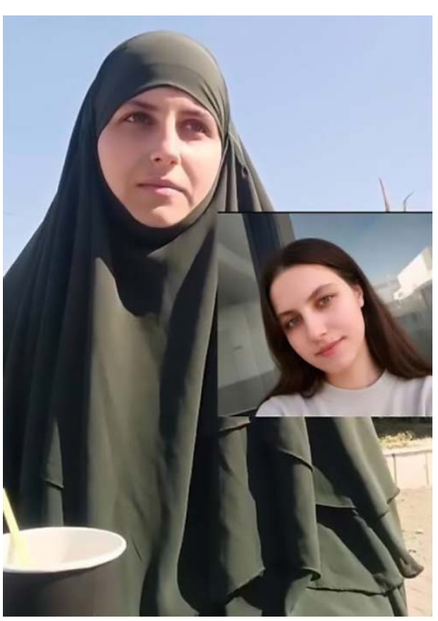

المتخصص في ألمانيا وفرنسا على إخراج القضية من الطابع العائلي الفردي، حيث يسعون لتجميع أدلة وشهادات تثبت وجود نمط تكراري منظَّم يستهدف خطف واحتجاز النساء والفتيات بدوافع دينية أو فكرية، والضغط النفسي لتغيير المعتقدات، وهو ما يدخل ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويرتكز الملف الدولي على دحض الرواية المحلية القائلة بالمغادرة الطوعية، حيث تتم الاستفادة من تقارير حقوقية وشهادات

الأهل والبيانات الصادرة عن هيئات كـ «المجلس الإسلامي العلوي» لإثبات أن الفتاة كانت واقعة تحت الضغط النفسي الشديد والترهيب أثناء ظهورها الإعلامي والمؤتمرات الصحفية التي تحدثت فيها عن ذهابها طواعية للهجرة في سبيل الله، وفي ظل تنظيم الظهور الإعلامي بطريقة مريبة بعد منتصف الليل، ومنع والديها من التواجد.

بالرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية، تواجه عقبة الاختصاص القضائي، نظراً لكون سوريا ليست دولة طرفاً في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة، وبالتالي لا تملك المحكمة الجنائية صلاحية تلقائية للنظر في هذه الجريمة المرتكبة داخل الأراضي السورية، إلا أن الفريق القانوني يمتلك فرصة أقوى لرفع دعاوى في دول أوروبية (مثل ألمانيا أو فرنسا) تتمتع بـ «الولاية القضائية العالمية» (Universal Jurisdiction)؛ حيث يتيح هذا المسار محاكمة الأفراد أو الكيانات المتورطة في التسهيل أو التستر على الخطف فور دخولهم الأراضي الأوروبية.

تَعتمد الولاية القضائية العالمية، كآلية قانونية دولية، على مبدأ يتيح للمحاكم الوطنية في بعض الدول ملاحقة ومحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة، أو جنسية الضحية، أو جنسية الجاني؛ وهي تعتمد على قدرة المحامين على ربط الجريمة الفردية بنهج جرائم دولية أوسع، وتحديد متهمين بأعينهم يتنقلون أو يقيمون في أوروبا، لذا تعد الولاية القضائية العالمية البديل القانوني الأكثر فاعلية ونفاذاً في القضايا السورية حالياً، نظراً لانسداد أفق المحكمة الجنائية الدولية.

هناك قواسم مشتركة عميقة وصدمات اجتماعية متقاطعة تجمع بين قضية الشابة السورية بتول علوش والقضية التاريخية لـ فرانكا فيولا في إيطاليا (ستينيات القرن الماضي)، غير أن المسارين القانونيين يختلفان جوهرياً نتيجة لاختلاف «موقف الضحية» وطبيعة النظام القضائي في كلتا الحالتين.

فما هي أوجه التشابه والاختلاف بين المسارين؟

أوجه التشابه:

انطلقت القضيتان من واقع تعرُّض الفتاتين (وكلاهما في سن الـ 17-21 عاماً) لعملية عزل واحتجاز تهدف إلى إجبارهما على أمر يرفضه الأهل والمجتمع المحيط؛ في حالة فرانكا كان الهدف إجبارها على الزواج من خاطفها ومغتصبها لـ «إصلاح الشرف»، وفي حالة بتول عُزلت لتغيير معتقدها الديني تحت مسمى «الهجرة في سبيل الله».

مثَّلت القضيتان صدمة لوعي المجتمع؛ صمود عائلة فرانكا أسس لوعي قانوني تكلل لاحقاً بإلغاء قانون «زواج الإصلاح» الإيطالي المعيب، بعد سنوات من النضال؛ وبالمثل، حرَّكت قضية بتول، المختطفة من المدينة الجامعية، المنظمات الحقوقية السورية والدولية لتسليط الضوء على غياب الحماية القانونية الفعالة للنساء في مناطق النزاع.

تحولت القضيتان من مجرد حادثة جنائية أو خلاف عائلي ريفي وضيِّق إلى قضية رأي عام كبرى حركت الشارع، واستقطبت اهتمام وسائل الإعلام والنخب الحقوقية والسياسية نظراً لملامستهما قضايا حساسة (المافيا والعادات بالبلدات الإيطالية سابقاً، والتوتر الطائفي وسلطات الأمر الواقع في سوريا حالياً).

أوجه الاختلاف:

رغم رجعية القوانين آنذاك إلا أن **القضاء الإيطالي أتاح لفرانكا رفع دعوى** مباشرة، وحاكم الخاطف وأودعه السجن؛ **في حين أن القضاء السوري أغلق القضية** محلياً واعتبر الفتاة بالغة وحرة وطليقة، ولا وجود لجرم خطف بناءً على إفادتها.

في قضية فرانكا فيولا حُسمت القضية داخل المحاكم الإيطالية الوطنية دون الحاجة للتدويل، **لكن في قضية بتول علوش يُدفع بالقضية نحو المحاكم الأوروبية** (الولاية القضائية العالمية) للالتفاف على إغلاق الملف محلياً.

خلاصة القول: يبدو المسار القانوني لقضية بتول علوش معقداً، فالقانون الدولي يحتاج إلى إثبات أن «حرية الإرادة» التي أعلنتها بتول كانت منقوصة ومصادرة تحت التهديد أو التلاعب النفسي، لتتم ملاحقة المتورطين دولياً؛ لكن كما نجح مسار العدالة بعد سنوات من النضال في إيطاليا في قضية فرانكا، فإن مسار العدالة لا بد وأن ينجح مهما طال الزمن في قضية بتول، التي لم تعد ابنة أهلها فحسب، بل أصبحت ابنة كل بيت سوري شريف؛ وقد قالها أحد السوريين الأحرار: «شرف بتول هو شرف كل سوري حر».

يختصر المفكر السوري العظيم أنطون سعادة واقع الحال والآمال بقوله: « إذا وُجدت المحبة في نفوس شعب بكامله، أوجدت في وسطه تعاوناً خالصاً وتعاطفاً جميلاً يملأ الحياة آمالاً ونشاطاً..... أما الوطنية القائمة على تقاليد رجعية رثة فهي شيء عقيم ولو أدَّت إلى الحرية السياسية».

ثقافة

القدوة: أن نحيا ما نؤمن به

د. إدمون ملحم

ليست القدوة إنسانًا يتحدث عن القيم، بل إنسانًا تصبح القيم ظاهرةً في حياته. فالأفكار، مهما سمت، تبقى ناقصة الأثر إذا لم تنتقل إلى السلوك والمواقف، والمبادئ لا تكتسب قوتها الحقيقية من جمال عباراتها وحده، بل ممن يجسّدونها بأفعالهم.

وقد عبّر أنطون سعاده عن هذا المعنى بقول بليغ:«كلُّ من مشى في الحق قبل أن يمشي الكل صار قدوةً ومعلّمًا.»[1]

ولعل عبارة «مشى في الحق» هي مفتاح هذا القول كله. فالقدوة لا تتكوّن بالكلام عن الحق، بل بالسير فيه؛ ولا بالدعوة إلى الواجب، بل

1 أنطون سعادة، الأعمال الكاملة، المجلد السادس 1942-1943، "الوطنية والأريحية في المغترب".

بأدائه؛ ولا بتمجيد التضحية، بل بالاستعداد لها حين تدعو الحاجة.

وهذه المسألة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى الشباب، فهم لا يحتاجون إلى المواعظ بقدر حاجتهم إلى نماذج يرون فيها أن القيم التي يُدعون إليها قابلة لأن تُعاش، وأن الإنسان يستطيع أن يجعل من حياته شاهدًا على ما يؤمن به.

القدوة بين القول والفعل

من السهل أن يتحدث الإنسان عن الأخلاق والواجب والنظام والتضحية، ولكن الاختبار الحقيقي يبدأ عندما تضعه الحياة أمام موقف يقتضي منه أن يدفع ثمن ما يؤمن به.

فالإنسان القدوة هو الذي تنسجم أقواله مع أفعاله، فلا يدعو إلى الواجب ثم يتهرب منه، ولا يطالب الآخرين بالتضحية ثم يجعل مصلحته الشخصية فوق كل اعتبار، ولا يتحدث عن النظام ثم يخالفه عندما لا يوافق رغبته.

وفي هذا المعنى تتصل القدوة بمبدأ الواجب اتصالًا وثيقًا. فقد جعل سعاده الواجب من المبادئ المناقبية الأساسية في النهضة، وقال:

«نحن لم نتلكأ عن واجب لأن الواجب مبدأ أساسي من مبادئنا الأخلاقية.»[1]

فالقدوة تبدأ من أداء الواجب، وخصوصًا عندما يكون أداؤه صعبًا، ولا يكون وراؤه مكسب أو شهرة أو مصلحة شخصية.

سعاده: الفكر الذي أصبح حياة

لم يكن سعاده يدعو إلى مبادئ لا يمارسها، بل جعل من حياته تجسيدًا لما آمن به ودعا إليه. فالقيم التي نادى بها، من واجب وثقة وإرادة وعطاء وتضحية، تجلّت في سلوكه ومواقفه ومسيرة حياته. وما تعهّد به في قسم الزعامة لم يكن كلمات أو إعلانًا نظريًا، بل التزامًا كرّس له حياته:

1 أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الثامن 1948-1949، «خطاب الزعيم في اللاذقية"، 1948/11/23، ملحق رقم 9.

«أنا أنطون سعاده أُقسم بشرفي وحقيقتي على أن أقف نفسي على أمتي السورية ووطني سورية عاملًا لحياتهما ورقيهما...»

فقد كان الفكر عنده مشروع عمل، وكانت العقيدة مسؤولية، وكان الإيمان يستدعي الواجب.

ومنذ شبابه المبكر، شغلت قضية أمته فكره ووجدانه. وحين طرح على نفسه السؤال: «ما الذي جلب على شعبي هذا الويل؟»، وانصرف إلى البحث والتنقيب عن الأسباب. ومن ثم انتقل إلى تحديد القضية، ثم إلى تأسيس حركة منظّمة غايتها تغيير واقع الأمة والنهوض بها.

وهنا تكمن الرسالة للشباب: أن ما نؤمن به لا ينبغي أن يبقى منفصلا عن طريقة الحياة.

قدوة في تحمّل المسؤولية

لا تعني القدوة أن يكون الإنسان معصومًا من الخطأ، ولا أن تتحول الشخصيات إلى أصنام لا يجوز نقدها، بل أن يكون مستعدًا لتحمّل مسؤولية اختياراته، وأن يضع الواجب فوق المنفعة الآنية.

وقد اختار سعاده طريقًا كان يعرف أنه لن يكون سهلًا. واجه السجن والملاحقة والنفي والصراع السياسي والفكري، ولكنه لم يعتبر الواجب أمرًا يؤدَّى عندما تكون الظروف ملائمة ويُترك عندما تشتد الصعوبات.

وهنا يظهر الفرق بين المبدأ الذي نردّده والمبدأ الذي نحييه: فالكلمات يسهل ترددها، أما صدق المبادئ فيتجلّى في تطبيقها والثبات عليها في المواقف الصعبة.

القدوة ليست عبادة الأشخاص

والاقتداء لا يعني تقديس الأشخاص أو تعطيل العقل أمامهم. فسعاده نفسه رفض أن تُقاس العقيدة بالأفراد أو أن تصبح قيمة الحركة مرتبطة بشخص من الأشخاص، فقال:«إنّ الأشخاص يجيئون ويذهبون ويتبدلون، ولكن العقيدة هي الأساس الراسخ، الثابت على الأيام، والسنين، والعقود،

والأجيال.»[1]

وأكد أن العقيدة والنظام لا يجوز أن توضع قيمتهما في محل قيمة الأفراد، بل يجب أن يكونا هما محكًّا للأفراد.[2]

وهنا يظهر الفرق بين القدوة وعبادة الشخصية. فالقدوة الحقيقية لا تطلب منا أن نتخلى عن عقولنا لنتبع شخصًا، بل تساعدنا على رؤية كيف يمكن للمبدأ أن يتحول إلى فعل.

إنها قاعدة أساسية لكل حركة فكرية ومؤسسة: الأشخاص يُقاسون بالمبادئ، لا المبادئ بالأشخاص.

الشباب والقدوة

يحتاج الشباب في كل عصر إلى قدوات، لكن عصرنا جعل المسألة أكثر تعقيدًا. فقد أصبحت الشهرة سريعة، والصورة تحل أحيانًا محل الحقيقة، وعدد المتابعين يُقدَّم بوصفه دليلًا على القيمة والنجاح.

لكن الشهرة ليست قدوة، والنجاح الشخصي وحده ليس عظمة، والقدرة على التأثير في الآخرين لا تعني بالضرورة القدرة على الارتقاء بهم.

فالقدوة التي تحتاج إليها الأمة نجدها في شبابها وشاباتها الذين يثبتون في دراستهم وعملهم وسلوكهم أن المعرفة مسؤولية. يتقنون عملهم، ويحترمون كلمتهم، ويؤدون واجبهم، ويعطون من وقتهم وعلمهم وقدرتهم. ويضعون المصلحة العامة فوق الأنانية، ويعاملون الآخرين بالأخلاق التي يريدون أن تسود مجتمعهم.

وليس ضروريًا أن يكون الإنسان قائدًا مشهورًا لكي يصبح قدوة. فقد يكون المعلّم قدوة لتلاميذه، والطبيب في أمانته قدوة، والباحث في صدقه قدوة، والعامل في إتقانه قدوة، والشاب الذي يخدم مجتمعه بصمت قدوة. فالقدوة تبدأ حيث يتحول المبدأ إلى فعل يومي.

1 أنطون سعاده، سعاده في أول آذار، طبعة 1956، «الاحتفال بمولد الزعيم في بيونس آيرس"، ص 68.

2 المرجع نفسه.

من القدوة إلى مساءلة الذات

والحديث عن القدوة لا يكتمل إذا بقي حديثًا عن سعاده أو عن شخصيات التاريخ. فالغاية ليست أن نتأمل حياة العظماء من بعيد، بل أن نسأل ماذا تعني لنا اليوم.

ليس السؤال فقط: من هو قدوتي؟ بل أيضًا: هل أستطيع أنا أن أكون قدوة؟

هل تتفق أفعالي مع المبادئ التي أعلنها؟ هل أؤدي واجبي قبل أن أطالب الآخرين بواجباتهم؟ هل أعطي قبل أن أسأل ماذا سأحصل؟ وهل يصبح من حولي أكثر ثقةً وعلمًا وقدرةً بسبب وجودي بينهم؟

ويمكن اختصار ذلك كله بسؤال واحد: لو لم أتحدث عن مبادئي، هل يستطيع الآخرون أن يعرفوا، من أعمالي وسلوكي وحدهما، ما الذي أؤمن به؟

رسالة إلى شباب اليوم

أيها الشبان والشابات لا تبحثوا عن القدوة في الكلمات وحدها، ولا تجعلوا الشهرة معيارًا للعظمة. ابحثوا عنها في صدق الإنسان، وعلمه وعمله، وفي ثباته عندما يصعب الثبات، وفي عطائه واستعداده لتحمّل مسؤولية ما يؤمن به.

واقرأوا حياة سعاده لا لتقفوا عند الإعجاب بشخصه، بل لتدرسوا كيف يستطيع الإنسان أن يجعل من فكره قضية، ومن قضيته واجبًا، ومن واجبه حياة.

وحريّ بنا أن نقتدي بالرجل الذي رفض المجد الزائف ومشى في طريق الحق عاملًا لمجد أمته، وظل حتى النهاية يجسّد المبادئ التي دعا إليها.

أيها الشباب والشابات، انطلاقًا من قول سعاده: لا تنتظروا أن يمشي الكل كي تمشوا في الحق. ابدؤوا أنتم، فقد يكون في خطوتكم ما يفتح الطريق للآخرين.

بين رحيله وموعدنا أيام ...وداعا سليمان منصور

منير قليبو

تواصل

على صفحته على« الفايس بوك» كتب عاشق الصورة منير قليبو من فلسطين مودعاً الفنان المبدع سليمان منصور فقال:

بعض الأخبار لا تصلنا كخبر، بل كصفعة موجعة تترك في القلب حسرة لا تُمحى.

رحل اليوم الفنان الفلسطيني الكبير سليمان منصور، فيما كنت أتهيأ للقائه وتسجيل سيرته بصوته، وبقلمي، وبالطريقة التي أحب أن أقترب بها من أصحاب التجارب الكبيرة: من الإنسان أولاً، من طفولته وذاكرته وتعبه وبداياته، ثم من ذلك الطريق الطويل الذي قاده إلى أن يصبح واحداً من أهم حراس الذاكرة البصرية الفلسطينية.

كان بين رحيله ولقائنا ايام فقط، ايام قليلة فصلت بين حوار انتظرته طويلاً وصمتٍ أبدي لا يمكن استدراكه الان وهذه هي الخسارة التي أخشاها دائماً؛ أن نؤجل لقاءاتنا مع العظماء، ثم يسبقنا القدر إليهم، فيرحلون قبل أن نسألهم عمّا لم يُكتب، وقبل أن يسردوا لنا الحكاية كما عاشوها هم، لا كما رواها الآخرون عنهم.

كنت أريد أن أسأله عن الطفل المولود في بيرزيت عام 1947، وعن يتمه المبكر، وعن المدرسة والحياة والقدس ودراسة الفن، وعن اللحظة التي أدرك فيها أن الريشة يمكن أن تصبح صوتاً لشعب، وأن اللوحة قد تحمل من الذاكرة والمقاومة ما لا تستطيع الخطب والبيانات أن تحمله. كنت أريد أن أسمع منه

حكاية «جمل المحامل»، تلك اللوحة التي لم تبقَ معلّقة على جدار، بل دخلت بيوت الفلسطينيين ووجدانهم، وصارت صورة تختصر شعباً يحمل القدس والوطن على ظهره ويمضي، متعباً لكنه لا يسقط.

لم يكن سليمان منصور رسام لوحة شهيرة فحسب، بل كان واحداً ممن صاغوا الهوية البصرية الفلسطينية الحديثة فقد رسم الأرض والمرأة والثوب والزيتون والقرية والقدس، وحين ضاقت به مواد الفن المستوردة، عاد إلى الطين والحناء والقهوة والخيش وخامات البلاد، كأنه كان يقول إن فلسطين لا تحتاج إلى مادة غريبة كي تروي حكايتها؛ ففي ترابها ما يكفي من اللون والوجع والذاكرة.

علّم أجيالاً، ومنه أبنائي، وأسهم في تأسيس مؤسسات للحركة الفنية الفلسطينية، وظل فنه منحازاً للإنسان والأرض والحرية فسليمان لم يرسم فلسطين باعتبارها ذكرى بعيدة، بل وطناً حياً يقاوم المحو؛ ولم يحوّل الألم إلى يأس، وإنما إلى صورة تبقى، وشاهدٍ يصعب اقتلاعه.

رحيل سليمان منصور يذكّرنا بأن توثيق سِيَرَ الكبار ليس ترفاً ثقافياً ولا مجاملة تُقدَّم لهم، بل مسؤولية وطنية وأخلاقية اذ لدينا عظماء في الرسم والغناء والمسرح والتعليم والبحث والتطوير والعمل الوطني والاجتماعي، قدموا الكثير وتركوا لنا حصاداً منيعاً، لكن جانباً كبيراً من تجاربهم ما زال محفوظاً في صدورهم وحدها. وإذا رحلوا، رحلت معهم تفاصيل لا تعوّضها الوثائق ولا تستطيع كتب التاريخ استعادتها.

كنت أتمنى أن أكتب سيرتك يا أبا يامن، وأن أسمعها منك وجهاً لوجه، لكن القدر كان أسرع من موعدنا. يؤلمني أن الكرسي الذي أعددناه للحوار سيبقى خالياً، وأن الأسئلة التي حملتها إليك ستبقى بلا صوت يجيب عنها. غير أن عزاءنا أن ريشَتك أجابت عن أسئلة كثيرة، وأن لوحاتك ستظل تتحدث إليك وعنك، وتحمل القدس من جيل إلى جيل.

رحلتَ أنت، أما «جمل المحامل» فما زال يمشي، وما زالت القدس على ظهره، وما زلنا جميعاً نحمل شيئاً من ذلك الحمل.

وداعاً سليمان منصور...

وداعاً للفنان والإنسان وحارس الذاكرة.

رحمك الله رحمة واسعة، وألهم أسرتك ومحبيك وتلاميذك والشعب الفلسطيني جميل الصبر والسلوان.

خسارتنا كبيرة، وحسرتي الشخصية أن موعدنا جاء متأخراً بساعات

كتاب

اين كان القمر؟ ل سهى صباغ

محمود شريح

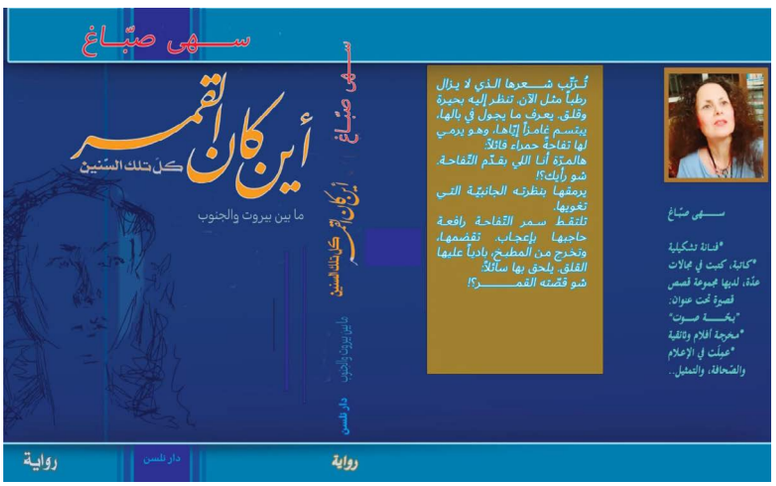

سهى صبّاغ، الرسّامة التشكيليّة والكاتبة والناقدة السينمائية، ترسمُ في روايتها **أين كان القمر كلّ تلك السنين: ما بين بيروت والجنوب** (دار نلسن، 2026، غلاف أنيق من تصميم الروائيّة) وجوهاً وأماكن على مساحة وطنها، فبيروت ملتقى فكر والجنوب ساحة نضال، عاصمة متّصلة وثيقاً بجنوبها، فسحة فيض مشاعر وظروف قهر وحرمان، وعلاقات رحبة من الألق والفوز، ووشائج متعاقبة من الإخفاق والتعثّر، ومن هنا هي وصفٌ دقيق للتجارب السياسيّة محليّاً والكفاح ضدّ الدولة العبريّة، والعذاب في معتقل الخيام، وإن لم تخلُ من إضاءة على الصحبة والصداقة والهجرة هرباً من ضيق العيش، وأحياناً عن الجيران وبساطة الحياة معهم، وتركيبة العائلة والعلاقة مع الجيل الناشئ؛ إنّها حياة أهل لبنان على مساحته وإنْ تحت مجهر الجنوب وامتداده حتى بيروت.

لا تنسَ سهى صبّاغ قصص الجنوب اليوميّة فتشير أحياناً بإيجاز وأحياناً أُخرى بتوسّع إلى الحزن اليومي، فالاحتلال قائم وجيش لبنان الجنوبي مُستبدٌّ، وعشرات المعتقلين في زنازين ضيّقة؛ لكن لا يغيبُ عن الروائيّة أنْ تسردَ ما تراه أمامها وصفاً حيّاً، وأنْ تلجأ إلى حوارات مُستفيضة وأحاديث مُشوِّقة عن بيروت وأهلها، فإشاراتٌ إلى زياد الرحباني وخالد علوان، ودائماً عودةٌ إلى ما يشبه سيرة ذاتيّة إذ تعمدُ إلى تصوير حياة فنٍّ ورسم وكتب.

روايةُ سهى صبّاغ، بحدّيها، بيروت والجنوب، على مدى سنين من غياب القمر، لوحةٌ تشكيليّةٌ واضحة التضاريس بارزة النتوءات، تُوصِلُ قارئها إلى مساحة رحبة من إعادة النظر في مفهوم الالتزام بالوطن والمجتمع دون إسقاط مباهج الحياة اليوميّة. رواية سيرة شظف وعذاب وما يتخلّلها من لحظات قناعة وهناء في لوحةٍ تشكيليّة واعدة بفسحة أمل.

دستور

انبثاق السلطة

في الحزب السوري القومي الاجتماعي

عبد الوهاب بعاج

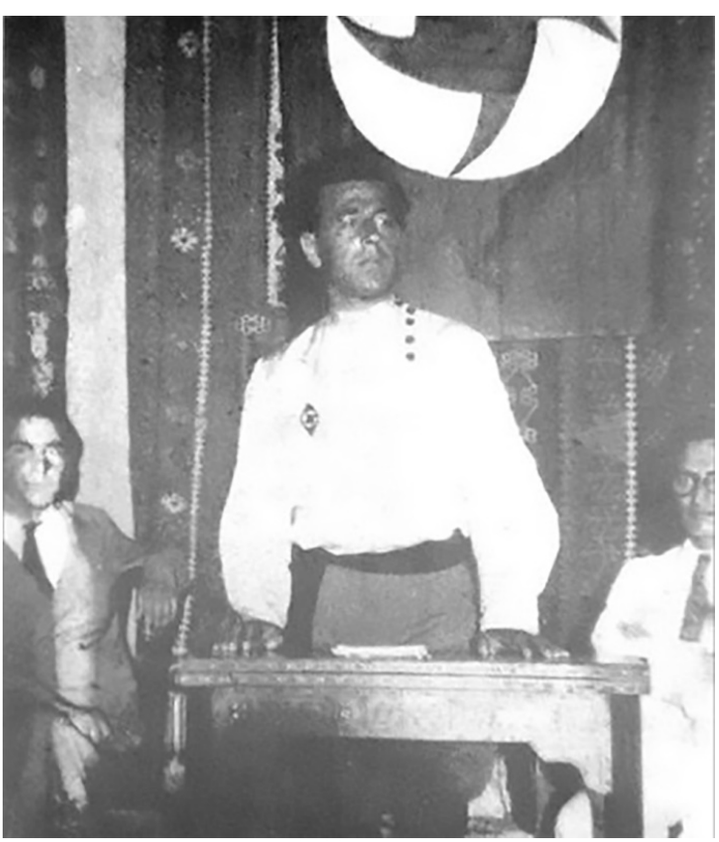

الحلقة الأولى

ان انشاء المؤسسات ووضع التشريع هو أعظم اعمالي بعد تأسيس القضية القومية، لان المؤسسات هي التي تحفظ وحدة الاتجاه ووحدة العمل (الاثار الكاملة سعاده)

(التفكير السوري القومي الجديد هو الاكتشاف السوري الذي ستسير عليه البشرية بموجبه بعد، وهو دستورنا في سورية الذي نعمل به لنجعل البلاد كما تريد الامة (خطاب سانتياغو _الاثار الكاملة سعاده)

مقدمة:

مراحل تطور السلطة:

مرت البشرية، بمراحل زمنية متباعدة في تطورها، التي بدأت، بالفردية والعائلية إلى الطوطمية، ومنها العشائرية والقبلية، لتصل إلى الإقطاعية والبرجوازي.

حيث الفئة المتسلطة المالكة كل شيء، والطبقة المسحوقة التي عليها الجهد والتعب، وفقدان الحقوق

ولما كان لا بد من وقت يأتي لثورة هذه الطبقة للحصول على بعض الحق، وكانت الملكية والانتخابات، التي لم يطل أمرها

حتى انفردت وتسلطت. لتحل المرحلة الديمقراطية التمثيلية الانتخابية.

الوطن السوري وسلطاته: الوطن السوري: هو البيئة الطبيعية المحدودة بجبال طوروس والبختياري شمالاً وجنوباً، إلى قوس الصحراء العربية، إلى البحر الأحمر وخليج العقبة شاملاً سيناء، إلى البحر السوري (المتوسط) غرباً محتضناً نجمته قبرص.

(هذا الوطن المجزأ والمنهوب، تحكمه سلطات وطنية الاسم وغالبها مغتصب عدو)

لبنان: دولة ديمقراطية برلمانية انتخابية – جمهورية – يتم انتخاب مجلس برلماني، من قبل الشعب مباشرة، وبدوره هذا ينتخب رئيس الجمهورية، ويوافق على اختيار، رئيس الحكومة والوزراء

العراق: لا يختلف من حيث الشكل، عما يجري في لبنان. من حيث كونه جمهورية، وتجري الانتخابات مباشرة، إلا أن ما فرضه الاستعمار الفرنسي (لبنان) والأميركي (العراق) التوزيع الطائفي والعرقي، حيث ينقسم المجتمع إلى طوائف وأعراق، لكل حسب وزنها العددي ومقدار قوة فاعليتها السياسية والمالية، وعلى هذا الأساس حصتها في السلطة وأضيف إلى العراق، ما يسمى (بالحكم الذاتي) للأكراد. ويشكل بالفعل شكل دولة تامة

الأردن: ملكية دستورية، يتم فيها انتخاب مجلس الأمة مؤلف من (80 عضواً)، 40 منهم للأحزاب المقبولة والمرخصة ومن ضمن هذه الحصة تمثيل المرأة. ولإكمال الوضع الطائفي والعرقي كما في أخواتها (لبنان والعراق) تأتي حصة المسيحيين (9 أعضاء) ومثلهم

(9 أعضاء) للقبائل البدوية، و(اثنان) للشركس والشيشان.

الشام: وللشام اليوم شأن آخر، يحتاج إلى بعض البيان فما أن وصلت الجماعات المسلحة

في 8 كانون الأول إلى دمشق، حتى أعلن قائدها أنه رئيس الجمهورية المؤقت. وعين بعض من أعوانه وزراء (في 25 شباط 2025 نظم لقاء (حوار وطني) أصدر توصياته بتاريخ 29 شباط 2025 من نتيجتها (إعلان دستوري)

أصبح شكل السلطة:

السلطة التنفيذية:

يمثلها رئيس الجمهورية، رئيساً لمجلس الوزراء، يصدر مراسيم تشريعية، يعين قضاة المحكمة الدستورية، يعين ثلث أعضاء مجلس الشعب، لم يتم تحديد مدة رئاسته، ولا طريقة انتخابه.

السلطة التشريعية:

مجلس الشعب، تشكل وفقاً للقانون 143 لعام 2025 مبيناً أصول انتقاء (انتخاب) أعضاء مجلس الشعب.

ثلث المجلس يعينهم رئيس الجمهورية.

الثلثان، يتم (إنتقاؤهم) من قبل الهيئة الناخبة.

اللجنة العليا للانتخابات – يعينها رئيس الجمهورية، وتعين هي لجان فرعية للوحدات الإدارية.

المرشحون للعضوية، من يرغب بذلك في وحدته الإدارية ويحصل على موافقة اللجنة الفرعية، وتصديق اللجنة العليا للانتخاب.

الهيئة الناخبة: وهي المرشحون المقبولون (المعتمدون) في كل وحدة إدارية.

الانتخاب: ينحصر بين المرشحين (المعتمدين) لانتخاب العدد المحدد لوحدتهم من بينهم، حسب العدد المحدد من وزارة الداخلية.

شروط وصفات للعضوية:

الكفاءة: بنسبة 70% من الأعضاء و30% للأعيان.

تنوع الاختصاصات: من بين الكفاءات، ومنها 20% للمرأة، مع شرط الشهادة الجامعية أما الأعيان فحسب نشاطهم الاجتماعي ومكانتهم.

(وبكل الحالات هذه لا بد من كون المرشح والمنتخب من مؤيدي السلطة الجديدة).

السلطة القضائية:

من قضاء إداري، وعادي، تحت سلطة وإدارة، مجلس القضاء الأعلى، وفق النص الدستوري

ملاحظة: إن نظام (**الانتقاء**) الذي ورد في هذا النظام ليس له مثيل في الدول السورية، ولم يبين واضع هذا النظام الجهة التي إستوحاها لدستوره.

5.الأجزاء المغتصبة:

تعدد المغتصبون من الجوار، ومن عدو الدين والوطن، فإن الأنظمة التي تنطبق على هذه الأجزاء الحبيبة، ما تفرضه ذات السلطة المعتدية.

ولما كانت السلطات الدستورية، لا تتكون، ولا يكون لها شكلاً وفاعلية، إلا من خلال قيام الدولة

السلطة والدولة:

(الحقيقة أن الدول ما كانت تشعر بوجودها، وكونها سلطة في المجتمع حتى أخذت تسيطر على المجتمع وتصرفه في أغراضها. الدولة هي التي تشكل المجتمع، وتعين مقدار وتكيف شؤون حياته وتمثل شخصيته، هكذا نجد الدولة المنبثقة مع فجر التاريخ)

(نشوء الأمم ص 105 – طبعة دمشق)

و(إن الدولة مهما كانت بسيطة تتألف من ثلاث وظائف (تشريعية وتنفيذية وقضائية)

و(الدولة الشاعرة بقوتها في عهد لا إرادة ظاهرة فيه سوى إرادتها لم يكن لها مندوحة من الاستبداد، فهي كانت شيئاً فوق المتحد الاجتماعي وكانت تدعي سلطة من عالم فوق هذا العالم. أما الإرادة العامة التي هي من خصائص كل متحد، فكانت شيئاً إما باطناً وإما كامناً).

(107 – 108 – المصدر نفسه)

و(الدولة شأن ثقافي بحث، لأن وظيفتها من وجهة النظر العصرية، العناية بسياسة المجتمع وترتيب علاقات أجزائه في شكل نظام يعين الحقوق والواجبات .....)

(88 – المصدر نفسه)

و(لما كانت الدولة القومية، هي الدولة الديمقراطية تقوم على إرادة عامة .... والدولة أصبحت تمثل هذه الإرادة. فتمثيل الشعب هو مبدأ ديمقراطي قومي لم تعرفه الدول السابقة)

(138 – 139 – ذات المصدر)

كلمة الفصل

الجيلُ الصاعدُ في مواجهةِ طوفانِ التجهيل

نصير رماح

تشتدّ على أمتنا ووطننا هذه الأيام أعتى الحروب الكونية، فتتداعى العواصف على أرضنا من كل حدب وصوب، عسكرياً، اقتصادياً، وسياسياً. غير أن العدوان الأشد شراسة والأعظم خطراً ليس ذاك الذي يدمر البنى ويحاصر القوت، بل هو الحرب الثقافية الناعمة التي تتسلل إلى العمق، متوسلةً التجهيل والتشويه لمحو هويتنا السورية وتجريف تاريخنا من الوجدان، فالأرض المغتصبة تُسترد بالقتال، والمدن المهدمة تُبنى بالسواعد، أمّا الهوية إذا ضاعت، وضاع معها وعي الأمة، فقد سقطت القلعة من الداخل.

من هنا، يكتسب رهاننا الأكبر أبعاده الوجودية، الذي أسس له أنطون سعاده حين أكد أن ربح معركة الأحداث هو الطريق الوحيد لربح معركة المصير القومي الشامل. وهذه المعركة المصيرية لا تُخاض بالأماني، بل بالبناء الروحي والفكري المتين الذي يشكل عصبه وشريانه الحيوي جيل الشباب ، فالجيل الصاعد ليس مجرد فئة عمرية تنتظر دورها في غدٍ مجهول، بل هو أمل الأمة الحاضر، والذخيرة الاستراتيجية الكفيلة بكسر موجات التجهيل والتغريب، إن رعاية هذا الجيل وتحصين عقله بالوعي القومي الصحيح هما خط الدفاع الأول عن وجودنا وقيمنا. تقتضي المواجهة اليوم تحويل الثقافة من حالة تنظيرية إلى فعل مقاومة يومي، يربّي الشباب على الانضباط الفكري، ويعزز في نفوسهم أصالة الانتماء، ويشعل في أرواحهم جذوة الإرادة الصلبة التي لا تتراجع أمام الصعاب.

إن زرع اليقين في عقول الناشئة وتدريبهم على حمل المشعل بمسؤولية واقتدار هما الكفيلان بإنشاء ذلك الصف المرصوص من العقول الواعية والسواعد الفاعلة، الصف الذي يسير بثبات ونظام لفرض إرادة الأمة وحقها في الحياة الحرّة الكريمة.

إن الغد القريب الذي استشرفه سعاده، يوم تشهد فيه الأمة حقيقة نهضتها بصفوفٍ بديعة النظام وإرادةٍ لا تُرد، يبدأ من اللحظة التي نقرر فيها استثمار كل طاقاتنا في بناء أبنائنا، فلنحمي عقيدة هذا الجيل من سموم التجهيل، ولنشدّ على أيديهم...، فهم الحراب المسنونة في وجه التردي، وهم القضاء والقدر الذي سيصنع نصر الأمة المحتوم.